



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية



دور المصالح في السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب دراسة حالة دول الخليج العربي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ :

بلحاج الهواري

إعداد الطالب :

كيحال هواري

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور : بن زايد محمد رئيساً

الدكتور : بلحاج الهواري مشرفاً ومقرراً

الدكتور : شاري محمد عضواً مناقشاً

السنة الجامعية 2025-2026



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية



دور المصالح في السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب دراسة حالة دول الخليج العربي

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إشراف الأستاذ :

بلحاج الهواري

إعداد الطالب :

كيحال هواري

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور : بن زايد محمد رئيساً

الدكتور : بلحاج الهواري مشرفاً ومقرراً

الدكتور : شاري محمد عضواً مناقشاً

السنة الجامعية 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

[المجادلة: 11]

إِهْدَاء

إلى من كان طيفه ير افقني في كل خطوة، وأملني أن يراني في هذا المقام.. إلى من غاب عن العين وحضر في صميم القلب.. إلى روح والدي العزيز رحمه الله، أسكنه الله فسيح جناته وجعل هذا العمل صدقة جارية في ميزان حسناته.

إلى نبع الحنان، ورمز العطاء الصامت.. إلى التي سهرت ليرتاح جفني، ودعت ليرتفع شأني.. إلى من تحت أقدامها تكمن معاني الجنة.. أُمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى كل من ساندني، ولو بكلمة طيبة، طوال مسيرتي الدراسية..

أهدي إليكم ثمرة هذا الجهد المتواضع.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
أما بعد:

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل والمشرف القدير "
الدكتور بلحاج الهواري"، الذي لم يبخل عليّ بتوجيهاته القيمة ونصائحه
السديدة، فكان لي خير مرشد ومعين طوال فترة إنجاز هذا البحث، فجزاه الله عني
خير الجزاء.

كما أتقدم ببالغ عبارات التقدير والشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين،
لتفضلهم بقبول قراءة هذه المذكرة ومناقشتها، مثنياً مسبقاً لملاحظاتهم العلمية
التي ستثري هذا العمل وتصوّب مساره.

ويمتد شكري وعرفاني إلى كافة أساتذتي الأفاضل وخاصة الأستاذ شاربي محمد
الذين نهلت من علمهم طيلة مشواري الدراسي، والذين كانوا لنا خير قدوة ومنازة
للعلم والمعرفة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى طاقم كلية الحقوق والعلوم
السياسية بجامعة سعيدة، وعلى وجه الخصوص الأساتذة والإداريين في قسم
العلوم السياسية، تقديراً لجهودهم المبذولة في توفير الظروف الملائمة وتسهيل
السبل أمام الطلبة والباحثين.

إلى كل هؤلاء، وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، أهدي هذا العمل المتواضع،
سائلاً المولى عز وجل أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

المختصر	الاسم الكامل بالإنجليزية	المقابل باللغة العربية
AF	Bureau of African Affairs	مكتب الشؤون الأفريقية
AIPAC	American Israel Public Affairs Committee	اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (أيباك)
AMD	Advanced Micro Devices	شركة الأجهزة الدقيقة المتقدمة
AWS	Amazon Web Services	أمازون لخدمات الحوسبة السحابية
CIA	Central Intelligence Agency	وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية
EAP	Bureau of East Asian and Pacific Affairs	مكتب شؤون شرق آسيا والمحيط الهادئ
EUR	Bureau of European and Eurasian Affairs	مكتب الشؤون الأوروبية والأوراسية
G42	Group 42	المجموعة 42 (شركة ذكاء اصطناعي إماراتية)
GCC	Gulf Cooperation Council	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GPU	Graphics Processing Unit	وحدة معالجة الرسومات
NEA	Bureau of Near Eastern Affairs	مكتب شؤون الشرق الأدنى
QIA	Qatar Investment Authority	جهاز قطر للاستثمار
SCA	Bureau of South and Central Asian Affairs	مكتب شؤون جنوب ووسط آسيا
USAID	U.S. Agency for International Development	وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية
WHA	Bureau of Western Hemisphere Affairs	مكتب شؤون نصف الكرة الغربي

مقدمة

مقدمة

أ- التعريف بموضوع البحث :

لقد حظي موضوع المصالح والسياسة الخارجية باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، خاصة ضمن أدبيات **المدرسة الواقعية** التي ترى في المصلحة الوطنية المفسر الوحيد لسلوك الدول. ومع ذلك، اكتسب هذا الموضوع أبعاداً جديدة ومثيرة للجدل مع وصول الرئيس **دونالد ترامب** إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يعالج هذا البحث إشكالية محورية في العلاقات الدولية المعاصرة، وهي العلاقة الجدلية بين "المصلحة الوطنية" و"السياسة الخارجية حيث تُعد السياسة الخارجية لأي دولة انعكاساً حياً لمنظومة مصالحها الوطنية، فهي ليست مجرد قرارات عفوية أو ردود أفعال عابرة، بل هي حركية مدروسة تهدف إلى تعظيم المكاسب وتقليل المخاطر في بيئة دولية تتسم بالفوضى والتنافس. وفي قلب هذه الحركية، يبرز مفهوم "**المصلحة**" كحجر زاوية والمحرك الفعلي الذي يوجه بوصلة التفاعلات بين الفاعلين الدوليين. ويتخذ البحث من فترة رئاسة دونالد ترامب (2017-2026) نموذجاً للدراسة، نظراً لما شهدته هذه المرحلة من تحول جذري في العقيدة السياسية الأمريكية؛ حيث تم الانتقال من الدبلوماسية المؤسسية التقليدية إلى ما يُعرف بـ "دبلوماسية الصفقات". حيث يركز البحث على منطقة الخليج العربي كحالة دراسية، كونها تمثل المختبر الحقيقي لاختبار شعار "أمريكا أولاً"، حيث تداخلت المصالح الأمنية الكلاسيكية مع المصالح الاقتصادية والتجارية المباشرة في صياغة مواقف واشنطن تجاه قضايا المنطقة. وكذلك الأحداث التي شهدتها دول الخليج العربي وهي الحرب الثلاثية المتمثلة في إسرائيل وأمريكا على إيران وتدابيرها على المصالح الأمريكية في الخليج العربي.

ب- أهمية الموضوع:

- الأهمية النظرية: تكمن في محاولة إعادة قراءة مفاهيم المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وتحديدًا مفهوم "المصلحة القومية"، في ظل بروز فواعل فردية قوية تؤثر في صنع القرار السياسي .
- الأهمية العلمية: ترتبط بفهم آليات التحول في السياسة الخارجية للقوى الكبرى تجاه منطقة إستراتيجية وحيوية كدول الخليج العربي، وهو ما يوفر قاعدة بيانات تحليلية للباحثين في الشؤون الجيوسياسية .

ج- مبررات اختيار الموضوع:

- مبررات موضوعية: ترتبط بكون منطقة الخليج العربي منطقة جذب للمصالح الدولية المتصارعة، مما يجعل دراسة سلوك القوة العظمى (الولايات المتحدة) تجاهها ضرورة لفهم استقرار المنطقة .
- مبررات شخصية: تتمثل في اهتمامي الأكاديمي بتتبع التفاعلات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، والرغبة في استكشاف مدى تأثير السمات الشخصية لصانع القرار (ترامب) على الثوابت الإستراتيجية للدول خاصة الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج العربي.

د- طرح الإشكالية: تتمحور الإشكالية حول التساؤل الجوهرى التالي : كيف استطاع منطق "المصلحة " في فكر دونالد ترامب إعادة صياغة التوجهات الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي؟. وينبثق عن هذا التساؤل جملة من الأسئلة الفرعية :

1. ما هي الحدود المفاهيمية للمصلحة الوطنية والسياسة الخارجية في الفكر السياسي ؟ .
2. كيف أثرت الخلفية "الاقتصادية" لترامب على تعريفه للمصلحة القومية الأمريكية؟ .

3. ما هي تداعيات هذا التوجه على أمن واستقرار دول الخليج العربي في ظل الأزمات الإقليمية؟ .

هـ- فرضيات البحث:

1. المصلحة الوطنية في عهد ترامب لم تعد تقتصر على الهيمنة السياسية، بل أصبحت تُقاس بمقدار العائد الاقتصادي المباشر والصفقات التجارية .

2. تفترض الدراسة أن دول الخليج العربي كانت تمثل حجر الزاوية في إستراتيجية ترامب الرامية إلى تخفيف الأعباء الأمنية الأمريكية مقابل الحصول على مكاسب مالية واستثمارية .

و- تحديد الدراسة الأبعاد الزمانية والمكانية:

- **البعد المكاني:** يغطي النطاق الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية كفاعل أساسي، ودول مجلس التعاون الخليجي كمنطقة تطبيقية .
- **البعد الزماني:** يقتصر على عهدة حكم الرئيس دونالد ترامب منذ 2017 الي غاية اليوم 2026 .

ز- منهج الدراسة: لتحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على حزمة من المناهج العلمية :

- **المنهج الوصفي التحليلي:** لوصف وتفكيك أبعاد المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية وتحليل المعطيات المتوفرة .
- **منهج تحليل النظم:** لفهم عملية صنع القرار داخل المؤسسات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية في عهد ترامب.
- **الاقتراب السيكولوجي:** لاستجلاء أثر التكوين السيكولوجي لترامب على قراراته الخارجية.

- منهج دراسة الحالة حيث تم اختيار دول الخليج العربي كحالة مركزية لفهم دور المصالح الصفقتية في إعادة تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب.

ح - الدراسات السابقة : تطرقت العديد من الدراسات لدراسة السياسة الخارجية للرئيس دونالد ترامب ومنها:

1- دراسة رايق سليم البريزات مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية الأهداف والأدوات و المعوقات رسالة مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على على درجة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإنسانية 2008.¹

حيث هدفت هذه الدراسة إلى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير في السياسة الخارجية الأمريكية ستعترضه الكثير من المعوقات تحول دون تنفيذه لان هدفه بات مكشوفاً يتمثل في الهيمنة على المنطقة من اجل حماية المصالح الأمريكية

2-دراسة إسماعيل عياط السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط 2018 2008. مذكرة مكملة للحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية دراسات أمنية.²

¹ رايق سليم البريزات مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية الأهداف والأدوات و المعوقات رسالة مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا استكمالاً لمتطلبات الحصول على على درجة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم الإنسانية 2008.

² إسماعيل عياط السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط 2018 2008. مذكرة مكملة للحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية دراسات أمنية.

رأت الدراسة أن تعامل الولايات المتحدة مع منطقة الشرق الأوسط يسير وفق حاجات مصالحها التي تقتضي فرض واقع الاستقرار في المنطقة .

3- دراسة لمهدي صالح عبد الله تأثير سياسات إدارة ترامب على السياسات الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية رسالة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين 2023م.¹

"تناولت الدراسة أدوات ووسائل ومحددات صنع السياسة الخارجية بشكل عام، وصناعة السياسة الخارجية الأمريكية بشكل خاص؛ حيث استعرضت الدراسة الدور الذي يلعبه الفاعلون الرسميون وغير الرسميين في صناعة السياسة الخارجية لواشنطن".

4- دراسة عبد السلام قريقة تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية 2011-2012م.²

تناولت هذه الدراسة تطور مفهوم المصلحة الوطنية ودورها في الحفاظ على استمرارية السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية عبر التاريخ وقدرة هذا البلد على تحقيق مصالحه السياسية والاقتصادية ولعب دور طليعي من خلال استغلال الإمكانيات المتاحة ووضع الاستراتيجيات الملائمة لكل مرحلة. فقد خاضت الولايات المتحدة حرباً باردة تخللتها فترات من التعايش السلمي، خرجت منها منتصرة عبر الحفاظ على

¹ مهدي صالح عبد الله تأثير سياسات إدارة ترامب على السياسات الخارجية الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية رسالة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، من كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين 2023م.

² عبد السلام قريقة تطور مفهوم المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية الأمريكية أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق قسم العلوم السياسية 2011-2012م.

مصالحها وترسيخ مكانتها على رقعة الشطرنج الدولية كقوة راجحة ومنفردة. وما يميز السياسة الخارجية الأمريكية هو الإرادة الراسخة لتجسيد المصلحة الوطنية، سواء عبر وضع الاستراتيجيات أو تطبيق الوسائل الدبلوماسية وممارسة الضغوط على القوى المعادية لها.

ط - صعوبات الدراسة: واجهت الدراسة عدة صعوبات، منها الطابع الديناميكي والمتغير للسياسة الخارجية الأمريكية، مما جعل بعض المصادر والمعلومات عرضة للتحديث المستمر، إضافة إلى تشعب المصالح وتداخلها بين ما هو أمني، واقتصادي، وطاقوي في منطقة الخليج. كذلك حداثة الفترة الزمنية المدروسة مما قد يجعل بعض الوثائق لم تُكشف بالكامل بعد.

ي- الإعلان عن الخطة: بناءً على ما سبق، تم تقسيم الدراسة وفقاً للخطة التالية:

- **الفصل الأول:** خصص للإطار النظري والمفاهيمي للمصلحة الوطنية والسياسة الخارجية، من خلال المصلحة الوطنية عند الواقعيين وتصنيفاتها ثم أهداف السياسة الخارجية ومحدداتها وأدوات صناعتها تطرقنا فيه إلى مبحثين كالتالي :

- **المبحث الأول:** مفهوم المصلحة الوطنية

- **المبحث الثاني:** مفهوم السياسة الخارجية

- **الفصل الثاني:** ركز على الجانب التطبيقي من خلال دراسة السياسة الترابية وتوجهاتها الاقتصادية والأمنية من خلال المصالح الأمريكية وتداعياتها على دول الخليج، وصولاً إلى السيناريوهات المستقبلية. خاصة في ظل أحداث الحرب الأخيرة بين إسرائيل وأمريكا على إيران وانعكاساتها على دول الخليج العربي تطرقنا فيه أيضاً إلى مبحثين كالتالي :

- **المبحث الأول:** السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب

• المبحث الثاني: المصالح الأمريكية للرئيس ترامب على دول الخليج العربي.

الفصل الأول

المصلحة الوطنية و السياسة الخارجية

الفصل الأول: المصلحة الوطنية و السياسة الخارجية إطار نظري مفاهيمي

تمهيد تُعد السياسة الخارجية الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها خارج حدودها الإقليمية، وتأتي

"المصلحة القومية" كجوهر لهذه العملية. فالدول تبني قراراتها، وتبرم تحالفاتها، أو حتى تخوض حروبها بناءً

على حسابات الربح والخسارة المتعلقة بمصالحها.

المبحث الأول : مفهوم المصلحة الوطنية

شكل مفهوم "المصلحة الوطنية" حجر الزاوية في أي مقارنة لدراسة السياسة الخارجية للدول، إذ يُعبّر عن

المجموع الكلي للأهداف والغايات الاستراتيجية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها على المستوى الدولي.

المطلب الأول : التعريفات اللغوية و الاصطلاحية للمصلحة الوطنية

أولاً: تعريف المصلحة لغةً

المصلحة لغةً: مأخوذة من مادة "صلح"، و"صَلَحَ الشَّيْءُ: خِلَافُ فَسَدَ، وَالصَّلَاحُ: ضِدُّ الْفَسَادِ، وَالْمَصْلَحَةُ

وَاحِدَةُ الْمَصَالِحِ، يُقَالُ: فِي الْأَمْرِ مَصْلَحَةٌ، أَي: خَيْرٌ، وَالْمَصْلَحَةُ: الْمَنْفَعَةُ.¹

تعريف المصلحة معجم الغني:

مَصْلَحَةٌ: جمع: مَصَالِحُ. صلح.

¹ موسوعة أصول الفقه، "تعريف المصلحة المرسله"، موقع الدرر السنية، متاح على الرابط،

https://dorar.net/osolfeqh/648 تاريخ الاطلاع: 2026/05/13

1. مِنْ مَصْلَحَتِهِ الْخَاصَّةِ : مِنْ نَفْعِهِ، أَيْ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَعُودَ عَلَيْهِ بِالْخَيْرِ .

الْمَصْلَحَةُ الْوَطَنِيَّةُ : كُلُّ عَمَلٍ فِيهِ فَائِدَةٌ وَخَيْرٌ لِلْجَمِيعِ¹.

وقيل هي : " جلب المنفعة أو دفع المضرة".²

المصلحة (Intérêt) يُعرفها القاموس بأنها " ما يهم، وما يفيد فردًا أو جماعة أي باللغة الفرنسية تعني :

(Ce qui importe, ce qui est avantageux à quelqu'un, à un groupe) .

وفي السياق العام، هي "البحث عن نفع أو ميزة (Recherche d'un avantage d'un profil)

الوطنية (National) : ما يخص الأمة، أو ما ينتمي إليه وهي تعني باللغة الفرنسية كالتالي :

(Qui appartient à la nation, qui concerne une nation entière).³

وتعرف الموسوعة العلمية : the national interest Microsoft encarta

" Thing of benefit to nation, Actions, Circumstances, and decisions
regarded as benefiting a particular nation. "⁴

¹ عبد الغني أبو العزم، معجم الغني (الدار البيضاء: مؤسسة الغني للنشر، 2001)، مادة "مصلحة"

² المرادوي علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان التحيير شرح التحرير أصول الفقه ج7 ص3398 ط مكتبة الرشد 1421 هـ - 2000 م ،

³ Le Nouveau Petit Robert de la langue française, s.v. "Intérêt" et "National" (Paris: Le Robert,

⁴ Encarta World English Dictionary, s.v. "National Interest" (Redmond, WA: Microsoft Corporation, 2009).

مصلحة: (اسم)

الجمع : مصلحات و مصالح.

• المصلحة : الصلاح.

• المصلحة : المنفعة.

المصلحة : ما فيه صلاح شيء أو حال.

أما الموسوعة **Hachette** فعبّرت عن المصلحة بأنها كل ما هو مفيد أو ما يحقق أفضلية .

2 التعريفات الاصطلاحية

يُعد مفهوم المصلحة الوطنية من المفاهيم الأساسية والمعقدة التي يصعب الإجماع حولها، نظراً لتعدد المقاربات الفكرية والعلمية. وقد أولاه رواد المدرسة الواقعية اهتماماً خاصاً، إذ جعلوا منه أداة تحليل رئيسية لفهم السياسات الدولية ورسمها.

من خلال ماسبق عرف العديد من الباحثين المصلحة الوطنية من عدة جوانب مختلفة وهذا نظراً لتعدد المقاربات الفكرية .

ومن هذا المنطلق عرفها الدكتور ملحم قربان كما يلي:

«هي تلك الاعتبارات التي تحدد تصرف القوة في تكييف التصرف السياسي وتقريره».¹

ويعرف روزنو المصلحة الوطنية بأنها «هي كأداة تحليلية تعتبر وسيلة تستخدم في وصف وشرح وتقويم مصادر

وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما أما كونها أداة للعمل السياسي فهي توظف لتبرير واستنكار أو اقتراح

سياسة ما».²

لقد توالى التعريفات بشأن المصلحة الوطنية ليعرفها صامويل هنتنغتون:

«المصلحة الوطنية يستلزم انسجامها مع طبيعة الدولة والتي تحدد مصلحتها حسب هويتها، والمصلحة الوطنية

هي الاهتمام الأفضل أو الغالب لدى الأمريكيين يُبدل في سبيل الدفاع عنها الدم والمال وعاده ما تجمع

المصلحة الوطنية ما بين الأمن والمصالح المادية من جهة والأخلاق من جهة أخرى».³

وتشمل المصلحة الوطنية كل ما تسعى الدولة إلى تحقيقه من تنمية اقتصادية، ورفاهية للمواطنين، وتعزيز

للتجارة الخارجية، ورفع القدرة التنافسية دوليًا في المجال الاقتصادي. ويرى دانيال باب أن المصلحة الوطنية قد

¹ ملحم قريان الواقعية السياسية دار النهار للنشر بيروت 1970 ص 110.

² James . N. Rosenau, James barker and miechel smith, The national interest, Great Britain, 1970, P186.

³ Samuel. Huntington, The erosion of American national interest, foreign affairs, sept- oct. 1997. Vol:76 p 5.

تمتد لتشمل أيديولوجية الدولة، كما أنها -وفق المنظور الواقعي- تمثل زيادة في القوة. ويضيف أن الأمن القومي، والأخلاق، والثقافة، والقيم تدخل أيضاً ضمن مكوناتها¹.

ويعتمد الكثير من الباحثين على فكره المصالح القومية كمنهاج للتحليل حيث يعتبرونها هدفاً نهائياً ومستمر للسياسات الخارجية للدول وقوه رئيسيه تبرر اختيارات الدول وإستراتيجيتها وامتيار المصلحة الوطنية من هذا المنطلق بكونها لا تتغير بتغير الحكومات والقيادات وهي ملازمه لوجود الدولة.

ولقد جاء تعريف لارش وعبد الله سعيد واضحاً في تفسير المصلحة الوطنية اذ يعتبرها انها « مفتاح لصنع القرار يستعمل في تطبيق القيم والأحكام لتحقيق الفعل السياسي»²

وهم بذلك يجعلان منها قاعدة لرسم السياسة الخارجية للدولة

أما مفهوم "هايم شيكد Haim Shaked" فيتميز بالطابع العملي والمغاير، كونه نتاج دراسة معمقة للسياسة الخارجية الأمريكية، وقد خلص إلى التعريف التالي:

«هي مواصلة الحفاظ على استقلال الدولة مع مؤسساتها وحماية قيمها وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمواطنين إلا أن الأمن القومي يعتبر أولوية الأولويات بالنسبة للمصلحة الوطنية»³

المطلب الثاني : المصلحة الوطنية والمفاهيم المرتبطة بها

¹ Daniel Papp, Contemporary international relations, Toronto, Maxwell Macmillan, Canada 1994, P29.

² Larchejr. And A. Said, concepts of politics, us printice, hall, inc, 1963, P45.

³ عامر مصباح معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ط1 المكتبة الجزائرية بودواو الجزائر 2005 ص 147

تعد المصلحة الوطنية الموجه الأساسي للسياسة الخارجية، إلا أنها ترتبط بصلات وثيقة ومتداخلة مع مفاهيم "القوة" و"الأمن الوطني"، حيث يصعب أحياناً رسم حدود فاصلة بينها وهذا ماسيتم توضيحه في مايلي :

1_ المصلحة الوطنية والقوة:

يُعد مفهوم القوة من المفاهيم الخاضعة لجدال واسع في الأدبيات السياسية، إذ يُعرّف بأنه قدرة الدولة على التأثير في سلوك غيرها من الدول بما يحقق أهدافها. وبدون هذه القدرة، تفقد الدولة قوتها مهما بلغ حجمها أو ثرائها.¹

كما يرى كل من "ميكيافيلي وهوبز" أن القوة تمثل الوسيلة والغاية النهائية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في علاقاتها الخارجية. أما روبرت دال فيعرف القوة من خلال العلاقة التفاعلية بين الأطراف، حيث يمتلك الطرف (أ) القدرة على إملاء ما ينبغي على الطرف (ب) فعله.²

أما ديفيد سينغر **David Singer** فقد عرف القوة على أنها القدرة على التأثير³

يُعرّف ماكس فيبر القوة بأنها "احتمال أن يتمكن أحد الأفراد في نطاق علاقة اجتماعية من تنفيذ إرادته الخاصة رغماً عن الآخرين". ويميز فيبر بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية؛ إذ قد تنبثق القوة الاقتصادية من

¹ تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط1. الأردن: دار مجدلاوي للنشر (والتوزيع)، 2005، ص13 .

² مسفر بن ظافر عائض القحطاني، إستراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعزيب القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية(في المملكة السعودية، أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه في العلوم الأمنية) جامعة الرياض : قسم العلوم الإدارية، (2010، ص6 .

³ David Singer, "International Influence :A Formal Model", The American Political Science Review ,vol. 51(1987) , p. 420.

أسس غير اقتصادية. كما يشير إلى أن الفرد لا يناضل من أجل القوة فقط بعد تحقيق الرفاه الاقتصادي، بل قد تُقوّم القوة — بما فيها الاقتصادية — لذاتها. كذلك يمكن أن تشكل القوة الاجتماعية أو الهيبة أساساً للقوة السياسية.¹

فيما "يذهب كل من "ريتشارد هاس ووايتنك" إلى أن القوة ليست هدفاً نهائياً في حد ذاتها، بل هي أداة مرتبطة بالغايات الكبرى للدول؛ فالدول لا تسعى لامتلاك القوة لمجرد الامتلاك، وإنما تنخرط في صراعات القوة لتأمين غاياتها الجوهرية المتجذرة في قيمها ومصالحها الوطنية. من هذا المنطلق، تُصنف القوة كوسيلة² ومنهجية لتحقيق تلك الأهداف، حيث تتجسد في صور متعددة لا تقتصر على الجانب العسكري فحسب، بل تمتد لتشمل أدوات اقتصادية وسياسية متنوعة تُستخر جميعها.²

وبهذا تتعدد المقاربات النظرية التي تفسر الجدلية القائمة بين مفهومي القوة والمصلحة الوطنية؛ ففي حين تذهب المدرسة الواقعية إلى اعتبار القوة مرادفاً للمصلحة الوطنية بحد ذاتها، حيث تسعى الدول في تفاعلاتها الدولية إلى تعظيم قدراتها العسكرية والاقتصادية والسياسية كهدف استراتيجي، تبرز مقاربة أخرى ترى في القوة مجرد أداة أو وسيلة لتحقيق غايات المصلحة الوطنية. ويظهر هذا الجانب بوضوح عندما توظف الدولة مقدراتها العسكرية أو الاقتصادية لحماية أمنها الإقليمي أو تأمين مصالحها الحيوية في مناطق جغرافية بعيدة، كما يتجسد في النموذج الأمريكي الذي استخدم القوة والتهديد لضمان استقرار تدفقات الطاقة في منطقة الخليج

¹ إسماعيل علي سعيد، نظرية القوة : مبحث في علم الاجتماع السياسي (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، 1998 ص.44)

² سعد توفيق حقي ، مبادئ العلاقات الدولية (بغداد : المكتبة القانونية ، ط5 2010) ، ص199 .

العربي. وبناءً على ذلك، تتبلور العلاقة بينهما كعلاقة تبادلية، تارة تندمج فيها القوة ضمن مضامين المصلحة، وتارة أخرى تعمل فيها كإطار وسيلي لتحقيق الأهداف القومية¹.

ولقد برزت الأفكار الجوهرية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية على النحو التالي: حيث يؤكد "كينيث تومبسون **kenneth Thompson**" أن الصراع على القوة يمثل الركيزة الأساسية التي تستند إليها المصلحة الوطنية، معتبراً إياها حقيقة موضوعية ثابتة تتجاوز القناعات الفردية، والمذاهب الأيديولوجية، والانتماءات الحزبية، وسواء كان نظام الحكم رأسمالياً أو شيوعياً. ويتسق هذا الطرح مع رؤية "نيكولاس سبكمان **Nicholas Speakman**"، الذي يشدد على أن الصراع -وليس التعاون- هو السمة الغالبة على العلاقات الدولية، مؤكداً أن بقاء الدولة مرهون بقدراتها الذاتية أو بمظلة الحماية الخارجية في حال عجزها المنفرد عن تأمين وجودها. وبناءً عليه، تصبح المصلحة الوطنية رهينة لوسيلتي 'الحرب' و'المساومة' (التفاوض)؛ فكلما تعاظم رصيد الدولة من عناصر القوة، زادت قدرتها على تحصين استقلالها وحماية مصالحها الحيوية في بيئة دولية تنافسية.²

كما يؤكد "ريمون آرون" أن المقدرات المادية والبشرية للدولة هي المحدد الجوهري لمكانتها وثقلها داخل النظام السياسي الدولي؛ إذ تشكل هذه الموارد القاعدة الأساسية التي تستند إليها الدولة في تحركاتها الدبلوماسية والاستراتيجية لحماية مصالحها في مواجهة الفاعلين الآخرين. ويرى آرون أن القوة لا تمثل غاية نهائية في حد ذاتها، بل هي أداة وظيفية تهدف إلى تحقيق غايات أسمى، كإرساء السلام، أو نيل المجد القومي، أو صياغة

¹ عامر مصباح ، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث السعودية دراسة حالة المملكة العربية السعودية (الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007، ص 54

² إسماعيل مقلد صبري، مقلد صبري، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات) القاهرة: المكتبة الأكاديمية، (1991 ، ص 230

مستقبل النظام الدولي وتوجهاته. كما يشدد على أن هذه الأهداف التي يتبناها قادة الدول ليست ثابتة، هي نتاج تفاعل مستمر مع الظروف والسياقات القائمة التي تفرضها البيئة الدولية¹

ويتبنى هذا الاتجاه رؤية تحليلية تربط برباط عضوي بين المصلحة الوطنية والقوة، باعتبارها مفهومين متلازمين لا يمكن الفصل بينهما؛ إذ تُحتزل المصلحة الوطنية في هذا السياق في السعي الدؤوب لتعزيز وتنمية القوة الذاتية للدولة. وفي هذا الإطار، يرى "هانس مورغنثاو" أن المصلحة الوطنية الأمريكية تتجسد في 'القوة' بصفتها جوهر الدولة وروحها، فمن خلالها فقط يُضمن الاستقلال ويتحقق البقاء. ويتطابق هذا الطرح مع رؤية "فريدريك شومان"، الذي يؤكد أن الدولة تسعى لامتلاك القوة كغاية استراتيجية بحد ذاتها. وبذلك، يخلص أنصار هذا التيار إلى دمج المصلحة الوطنية بالقوة، بحيث يصبح تعاضم القدرات هو المؤشر الحقيقي للمصلحة.²

2_ المصلحة الوطنية والأمن الوطني:

يرى هذا الاتجاه أن المفهوم الأكثر شيوعاً للمصلحة الوطنية يتمثل في أمن الوحدة السياسية، استناداً إلى أن الحفاظ على استمرار الدولة يعد أولوية قصوى لرجال الدولة. وقد أشار إلى ذلك الفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز" في كتابه "الليفياثان" (1651)، حيث خلص في تحليله للدولة إلى أن الهدف الأساسي

¹ نفس المرجع ، ص 231 .

² محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت :دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972 ، ص 59 .

والمصلحة الجوهرية لكل وحدة سياسية يتمثل في استمرارها، أي في أمنها.¹

يُعرف **الأمن الوطني** بأنه قدرة الدولة الجوهرية على تحصين قيمها ومنظومتها الداخلية ضد أي تهديدات خارجية أو داخلية محتملة. كما يمتد المفهوم ليشمل حزمة الإجراءات الاستراتيجية التي تتبناها الدولة لضمان ديمومة كيائها، وحماية مصالحها الحيوية في الحاضر والمستقبل.

ويتسم هذا المفهوم بالمرونة؛ إذ يتطلب استجابة مستمرة لـ **المتغيرات الدولية** المتسارعة، مما يجعل الأمن الوطني

هو "الدرع" الذي يحمي المصلحة الوطنية من الانكشاف أمام التحديات الجيوسياسية².

يتجسد **الأمن القومي** في القدرة الإجرائية للدولة على تحصين **مصلحتها الوطنية** وحمايتها من كافة أشكال التهديدات والتحديات، سواء كانت نابعة من البيئة الداخلية أو مفروضة من السياق الخارجي.

أما المسار العملي الذي تنتهجه الدولة لتأمين هذه المصالح وتعزيز مكانتها في ظل التهديدات القائمة، فيُصطلح على تسميته بـ **"الاستراتيجية الأمنية الوطنية"**. وهي تمثل المخطط الشامل الذي يوظف أدوات

القوة الوطنية لتحويل الأهداف الأمنية إلى واقع ملموس، بما يضمن استدامة المصالح الحيوية للدولة في بيئة

دولية متغيرة³.

¹ بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 57 .

¹ هائل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية (الأردن : دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010 ، ص 173.

³ Brig. Gen and others, "Challenges to National Security and Safeguarding National

في سياق الجدل الفكري حول هذه المفاهيم، يرى المفكر أرنولد ولفرز (Arnold Wolfers) أن مفهوم المصلحة الوطنية يكاد يكون مرادفًا لمفهوم الأمن القومي؛ ومنطلقه في ذلك هو الممارسة العملية لصناع القرار. فمن وجهة نظره، يميل السياسيون الذين يتخذون من "المصلحة الوطنية" بوصلةً لتوجهاتهم إلى منح الأولوية المطلقة للتدابير الأمنية.

وبناءً عليه، تصبح الغاية الأسمى للدولة في المنظور "الولفرزي" هي تأمين كيانها من الأخطار، بحيث تُحتزل المصلحة الوطنية في تحقيق "حالة من الأمن" تضمن بقاء الدولة واستمرار قيمها الأساسية بعيداً عن التهديد¹ وبالتالي هناك تعدد في العلاقة بين الأمن الوطني والمصلحة الوطنية كالآتي:

حيث يمكن تصنيف الرؤى الأكاديمية التي عاجلت التداخل بين المفهومين إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول:

يمثل هذا الاتجاه مقارنة تبسيطية تدمج المفهومين في إطار واحد، حيث يُعتبر الأمن الوطني مرادفًا للمصلحة الوطنية. وهذا يعني أن كل ما يحقق الأمن القومي يُعد بالضرورة تحقيقًا للمصلحة الوطنية، والعكس صحيح.

غالبًا ما تتبنى هذه النظرة الأنظمة السياسية التي تسعى إلى حشد القوى خلف سياساتها الأمنية، أو في مراحل

Interests", eds. Tomislav Delinic , Nishchal N. Pandey, Nepal's National Interest: Foreign Policy, Internal Security, Federalism, Energy-Economy (Nepal: Centre for South Asian Studies ,2011),p.52

¹ Arnold Wolfers ,Discord et collaboration, Essays On International Politics (Baltimore : the Jhon Hopkins University Press ,1962 p148

الطوارئ والحروب حيث تُحتزل كل المصالح في البقاء والأمن. لكن النقد الذي يوجه لهذا الاتجاه هو أنه يتجاهل التمييز التحليلي بين المصالح الدائمة (كالأمن والازدهار) والمصالح المتغيرة أو الثانوية، كما قد يؤدي إلى تبرير أي إجراء أمني باسم "المصلحة الوطنية" دون تمييز واضح.

الاتجاه الثاني :

يمثل هذا الاتجاه مقارنة تفاعلية تعتبر أن العلاقة بين الأمن الوطني والمصلحة الوطنية ليست أحادية ولا ترادفية، بل تقوم على التأثير المتبادل والبناء المزدوج. فمن جهة، تعكس نظرية الأمن الوطني للدولة مصلحتها الوطنية، أي أن صياغة استراتيجية الأمن تنبثق من تحديد المصالح الوطنية. ومن جهة أخرى، فإن تحديد المصلحة الوطنية يُفهم فقط في ضوء مفهوم الأمن الوطني، مما يعني أن إدراك الخطر يتشكل وفق ما تعتبره الدولة تهديداً لأمنها. وهكذا، يتشابك المفهومان في حلقة دائرية: المصلحة توجه الأمن، والأمن يؤثر المصلحة. وهذا يعكس واقعية السياسة الدولية حيث لا يمكن فصل ما ترغب فيه الدولة (المصلحة) عما تحشاه (التهديد الأمني).

الاتجاه الثالث :

يمثل هذا الاتجاه مقارنة هرمية أو دائرية، حيث يُنظر إلى المصلحة الوطنية كإطار أوسع يتضمن دوائر متعددة من المصالح، وفي قمة هذه الدوائر يأتي الأمن الوطني باعتباره النواة الصلبة أو المصالح الحيوية التي لا تقبل التفاوض أو المساومة. وبذلك، فليس كل ما هو في المصلحة الوطنية هو أمن وطني، لكن كل ما هو أمن وطني هو بالضرورة ضمن المصلحة الوطنية وأولى الأولويات. وهذا التصور يتسق مع الرؤية الواقعية التي تضع بقاء الدولة وأمنها فوق أي اعتبار آخر، كما يسمح بتمييز درجات المصالح (حيوية، مهمة، ثانوية) مما يمنح صانع

القرار مرونة في تحديد الأولويات، دون الوقوع في خلط المفهومين (كالاتجاه الأول) أو المبالغة في التداخل الدائري (كالاتجاه الثاني)¹.

المطلب الثالث : المصلحة الوطنية عند الواقعيين

1- المصلحة الوطنية في إطار النظرية الواقعية:

مفهوم "المصلحة الوطنية" للدولة كمفهوم مركزي في الواقعية: يفترض الواقعيون أن "الدولة القومية"، كوحدة سياسية منظمة هي الوحدة الأساسية لتحليل العلاقات الدولية والسياسة العالمية. فوفقاً لمنظور الواقعية الكلاسيكية، تسعى الدولة (دون الفواعل الأخرى من منظمات وأفراد وجماعات) إلى تعزيز "المصلحة الوطنية" الخاصة بها والتي ترتبط بشكل أساسي بالاعتبارات الأمنية والسياسية. بالتالي، يتجاهل هذا المنظور الأفراد والمجموعات الفرعية والائتلافات داخل الدول والذين يمتلكون مصالح ليست سياسية بالضرورة ولكن غالباً ما تكون اقتصادية، كما أن لديهم دافعاً كبيراً لمتابعة هذه المصالح².

كما تحتل المصلحة الوطنية مكانة مركزية إلى جانب القوة وميزان القوى في إطار الفكر الواقعي التقليدي.. لكن هذا المفهوم لم ينشأ من فراغ، بل هو نتاج تطور لمفاهيم سابقة ظهرت في أوروبا منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر، مثل "إرادة الحاكم"، و"مصالح الأسرة المالكة"، و"منطق الدولة" الذي كان يبرر أي فعل للحفاظ على كيان الدولة.

¹ محمد جمال مظلوم، الأمن الغير تقليدي (الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012 ص 34-35)

² أسامة، منى. (2023، 21 مارس). عرض كتاب: بين التاريخ والغطسة: قراءة جديدة لتفسير الواقعية الكلاسيكية للاضطرابات العالمية. مركز

المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تم الاطلاع عليه يوم 2026.05.10 على الموقع <https://url-shortener.me/IRQI>

مع ظهور الدولة القومية وتحول ولاء الأفراد من الحاكم إلى الأمة، حل مفهوم المصلحة الوطنية محل تلك المفاهيم القديمة، ليصبح الإطار الرئيس لتحديد أهداف السياسة الخارجية والداخلية للدولة¹.

ففي فكر ميكيا فيلي، ترتبط المصلحة العليا للدولة بما يُعرف بـ "منطق الدولة (Raison d'État)"، حيث تبيح السلطة لنفسها في ظروف استثنائية تجاوز القانون بحجة الحفاظ على المصلحة العامة. ويقوم هذا التبرير على ثلاثة شروط:

-الضرورة: فلا يُلجأ إلى الخرق إلا عند الضرورة القصوى.

-الغاية: حيث تُبرر الوسائل (حتى غير القانونية) إذا كانت تخدم هدفاً أسمى.

-السرية: فلا يمكن لهذه الممارسات أن تكون علنية، بل تتطلب الكتمان.

وبذلك، تُصبح المصلحة العليا مبرراً مؤقتاً لاستثناء القاعدة، وفق ضوابط الضرورة والهدف والسرية².

في كتابه "أزمة العشرين عاماً"، يرى إدوارد كار أن سلوك الدول لا يستند إلى وفاق أخلاقي أو انسجام تلقائي في المصالح، بل تحركه المصلحة الوطنية والذاتية لكل دولة. وبناءً على ذلك، يستنتج كار أنه لا وجود لتدرج طبيعي أو انسجام بين مصالح الدول، بل هي في جوهرها متضاربة. ومن هنا تصبح القوة هي المعيار الفعلي الذي ترشد به الدول سياستها لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية.

¹ حتى، ناصيف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية. ط. 3. بيروت: دار الكتب العربي 1985 ص 28

² محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة، ط. 2 (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع 2012 ص 36.

باختصار، يؤكد "كار" أن السياسة الدولية ليعبرها مبدأ الانسجام، بل هي ساحة صراع حيث تتصارع المصالح الذاتية وتفصل فيها القوة¹.

يُعد "هانز مورغنثاو" من أبرز مؤسسي المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية. في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومع بروز الاتحاد السوفيتي كقوة منافسة، دعا "مورغنثاو" إلى ضرورة حشد الغرب عبر إعادة التسليح السريع لمواجهة هذا التهديد، معتبراً ذلك هدفاً فورياً. وانتقد في الوقت نفسه النظرة المثالية التي راهنت على الأمن الجماعي عبر الأمم المتحدة وحسن النوايا تجاه الاتحاد السوفيتي، متهمًا إياها بإهمال المصلحة الوطنية.

في كتابه "السياسة بين الأمم" (الطبعة الأولى)، قدّم "مورغنثاو" مقارنة غيّرت مسار دراسة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة، من خلال جعل مبدأ تحقيق المصالح الوطنية الأمريكية محوراً لتحليل السياسة الخارجية، وهو ما أصبح لاحقاً أحد أسس النظرية الواقعية².

يشدد العديد من الباحثين على ضرورة فهم السياق السياسي الذي تشكلت فيه أفكار "مورغنثاو" حول المصلحة الوطنية، إذ كانت الحرب الباردة في مراحلها الأولى، وسط قلق متزايد إزاء النوايا السوفيتية، بل وحتى الأمريكية أيضاً. في هذا المناخ، استخدم "مورغنثاو" مفهوم المصلحة الوطنية كإطار نظري لفهم متطلبات

السياسة الخارجية الأمريكية في ظل التحدي السوفيتي الناشئ، محاولاً تقديم رؤية واقعية تركز على حماية المصالح القومية بدلاً من المثالية أو الثقة المفرطة في المؤسسات الدولية³.

¹ خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية (سوريا: دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2014 ص ص 51-54.

² J.Peter Pham ,What Is In The National Interest ? Hans Morgenthau's Realist vision and American foreign policy (USA : NCAFP, 2008), pp. 256-257

³ Cornelia Navari Hans , Hans Morgenthau and the National Interest, Ethics & International Affairs, vol.30, no. 1 (2016), p. 47.

من خلال تحليله للمصلحة الوطنية، يرى "مورغنثاو" أن القائد السياسي يُفكر ويتصرف وفقاً لمصلحة تُعرّف بأنها القوة. وهذا المفهوم يضيف استمرارية وانسجاماً على السياسات الخارجية التي قد تبدو متباينة. كما أن اعتبار المصلحة مرادفة للقوة يتيح لنا تقييم أفعال القادة السياسيين في مختلف العصور التاريخية¹.

يرى مورغنثاو أن السياسة الدولية ما هي إلا عملية مستمرة لتسوية المصالح الوطنية المتعارضة. فمفهوم المصلحة الوطنية لا يقوم على افتراض انسجام طبيعي بين الدول أو سلام دائم، كما لا يعني حتمية نشوب الحرب؛ بل يفترض صراعاً متواصلاً وخطراً دائماً للحرب. وهنا يأتي دور العمل الدبلوماسي الذي يسهم في تقليل احتمالات الحرب عبر التسوية المستمرة للمصالح المتنازعة².

كما يرى مورغنثاو أن معادلة "القوة = المصلحة" ليست ثابتة أو مطلقة، بل تخضع للسياق. ففي عالم تسعى فيه الدول ذات السيادة إلى امتلاك القوة، يصبح الحد الأدنى لهدف السياسة الخارجية لأي دولة هو البقاء. وهذا البقاء لا يعني مجرد الاستمرار، بل حماية الكيان المادي للدولة (الأراضي)، ومؤسساتها السياسية، وهويتها الثقافية من أي اعتداء خارجي. وبالتالي، فإن المصلحة الوطنية تُختصر في الحفاظ على هذه العناصر الثلاثة: الوحدة الترابية، المؤسسات، والثقافة³.

¹ جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ت: وليد عبد الحي ، ط. 1 (بيروت:). المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص 69.

² دورتي ، بلستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 69

³ المصري ، مرجع سبق ذكره ، ص 70.

وكذلك يرى مورغنثاو أن الدولة القومية ليست سوى شكل تاريخي من أشكال التنظيم السياسي. ونظرًا لأن العالم منقسم سياسيًا إلى دول، فإن المصلحة الوطنية تحتل موقع الصدارة في السياسة الدولية. وإذا حلَّ تنظيم

سياسي آخر محل الدولة القومية في المستقبل، فإن السياسة الخارجية ستضطلع بمهمة حماية مصالح بقاء هذا التنظيم الجديد، ذلك أن أي كيان سياسي يسعى بطبيعته إلى الحفاظ على ذاته. منه نستنتج ان ، المصلحة الوطنية عند مورغنثاو مرتبطة بالكيان السياسي القائم، مهما كان شكله¹.

يشير "ج. بيتر فام J.Peter Pham " إلى أن حكمة مورغنثاو في إدارة السياسة الخارجية، ولا سيما في صياغة المصالح الوطنية، تقوم على ركيزتين أساسيتين للواقعية السياسية:

- الأولى: أن المصالح الذاتية للدول دائمة، والصراع من أجل القوة هو سمة أساسية للسياسة الدولية.

- الثانية: وجود علاقة حتمية بين المبادئ الأخلاقية وفن إدارة الدولة، فلا يمكن فصلهما في الممارسة السياسية الواقعية².

وعليه يرى الواقعيون أنه من العقلانية أن تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها الخاصة³.

¹ Hans Morgenthau, "Another Great Debate :The National Interest Of The United States" The American Political Science Review ,vol. 46 , No. 4 (December 1952) , p .972

² J.Peter Pham ,What Is In The National Interest ? Hans Morgenthau's Realist vision and American foreign policy (USA : NCAFP, 2008), p258

³ Gregory G .Brunk , Donald Secrest, Loward Tamiashiro, Understanding attitudes about war :modeling moral judgments (Pittsburgh: University Of Pittsburgh Press ,1996) , p.200

كما يرى الواقعيون أن المصلحة الوطنية أداة تحليلية أساسية وإطاراً نظرياً لبناء سياسة خارجية عقلانية. فكل سياسة خارجية، في نظرهم، تنطلق من السعي لتحقيق المصلحة الوطنية. وأفضل السياسات هي تلك التي تُحقق أقصى مكسب ممكن بأقل خسارة ممكنة، وهو ما يُعرف بـ النموذج العقلاني في صنع القرار الخارجي¹.

ومن هذا المنطلق اهتم الأمريكيون بهذا المفهوم ففي عام 1951، صدر كتابان أسّسا للمقاربة الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية: الأول لهانز مورغنثاو بعنوان "الدفاع عن المصلحة الوطنية"، والثاني "لجورج كينان" بعنوان "الدبلوماسية الأمريكية". يرى المؤلفان أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة لم تكن أخلاقية أكثر من سياسات الدول الأخرى، وأن التصنع بالأخلاقية إنما يعود بعواقب وخيمة. كما يعزبان ضعف السياسة الخارجية الأمريكية إلى تمسكها بالفكرة المثالية القديمة التي حجبت عنها رؤية المصالح الوطنية الواقعية².

كما ترى المدرسة الواقعية أن لكل دولة مجموعة من المصالح القومية، أبرزها:

1. **مصلحة البقاء:** وهي المصلحة الأساسية التي تعني الحفاظ على الوجود المادي للدولة (الأراضي، المؤسسات، السيادة).

2. **مصلحة تعظيم القوى السياسية:** وتشمل الاهتمام بالبُعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات الدولية، باعتباره الأساس المادي الذي تقوم عليه القوة العسكرية. فالقوة الاقتصادية هي المتغير المستقل، والقوة

¹ عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، (الجزائر : دار الخلدونية ، 2007)، ص143

² حمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية) بيروت :دار النهضة العربية للطباعة والنشر، (1972 ، ص56

العسكرية هي المتغير التابع، ويُستشهد على ذلك بأن الناتج القومي للولايات المتحدة يسمح لها بإنفاق عسكري يفوق إنفاق الدول الأوروبية مجتمعة مرة ونصف.

منها نستنتج أن ، الواقعية تؤسس لفهم المصالح الوطنية عبر ربط البقاء أولاً، ثم ربط القوة العسكرية بقاعدة مادية متينة هي الاقتصاد.¹

ويستخدم الواقعيون عموماً نظرية اللعبة للدلالة على طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالمصلحة الذاتية حيث يقدمان نموذجين كالتالي:

النموذج الأول :

مستلهم من تحليل جان جاك روسو لمعضلة صيد الظبي الذي يستخدمه الواقعيون لتوضيح طبيعة العلاقات الدولية القائمة على المصلحة الذاتية وغياب سلطة مركزية.

- الخيار الأول (المصلحة الشخصية):

صيد الأرنب : وهو خيار آمن يحقق منفعة فورية للفرد، لكنه لا يؤدي إلى تعاون مستقبلي، ويعكس سلوكاً أنانياً يضمن البقاء الفردي على حساب المصلحة الجماعية.

- الخيار الثاني (المصلحة الجماعية): صيد الظبي : وهو خيار تعاوني يتطلب ثقة الجميع، فإذا نجح حصل الكل على منفعة أكبر لكنه ينطوي على مخاطرة؛ إذ لو انشغل أحد الأفراد بصيد الأرنب انهار التعاون وخسر الجميع.

¹ جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005 ص ص 21-25

يستخدم الواقعيون هذا النموذج لتوضيح أن غياب سلطة مركزية (كالحكومة في داخل الدولة) يجعل الدول تفضل الأمن الفوري (الأرنب) على المكسب الأعلى غير المؤكد (الظبي)، ما يفسر غلبة منطق المصلحة الذاتية وتغليب الأمن المباشر على التعاون طويل المدى في السياسة الدولية وهذا ماهو مبين في الجدول التالي¹: جدول رقم 01 : يوضح فكرة جان جاك روسو حول صيد الظبي أو الأرنب: معضلة الخيار العقلاني

	المصلحة الشخصية صيد الأرنب	المصلحة الجماعية (العامة) صيد الظبي
المدى القريب	يخدم المصلحة الذاتية (الآنية)	ربما يساهم بشيء من احتمال وجود تعاون في المستقبل
المدى البعيد	لا وجود لأساس التعاون في المستقبل	يخدم المصلحة الجماعية على المدى البعيد

¹ المصري، مرجع سبق ذكره، ص 88 .

النموذج الثاني: ¹

يُستخدم نموذج معضلة السجينين (Prisoner's Dilemma) في التحليل الواقعي لتوضيح كيف تؤدي

المصلحة الذاتية الفردية إلى نتائج دون المثالية في ظل غياب سلطة مركزية.

الفكرة الأساسية:

- سجينان متهمان بجريمة، كل منهما في غرفة منفصلة، لا يمكنهما التواصل.

- لكل منهما خياران: الاعتراف (نعم) أو عدم الاعتراف (لا).

- المردودات (حسب الأرقام الواردة):

- إذا اعترف كلاهما: كل يحصل (0) - عقوبة متوسطة.

- إذا اعترف أحدهما والآخر لا: الماعترف يحصل (10) - إطلاق سراح، والآخر (0) - عقوبة قصوى.

- إذا لم يعترف أي منهما: كل يحصل (10) - عقوبة خفيفة (أفضل نتيجة مشتركة).

من منظور كل سجين، بغض النظر عن تصرف الآخر، فإن الاعتراف يضمن منفعة أعلى أو خسارة أقل:

- لو اعترف الآخر: فباعترافه يحصل (0) بدلاً من (0) لو لم يعترف؟ لكن في الواقع الكلاسيكي، إذا اعترف

الآخر فالأفضل للمرء أن يعترف ليخفف العقوبة. وهنا الأرقام تشير إلى أن الاعتراف هو الخيار المسيطر.

نتيجة المعضلة:

¹ نفس المرجع السابق

- الدافع الفردي يقود كليهما إلى الاعتراف، فيحصل على (0,0) وهي نتيجة أسوأ من نتيجة التعاون (10,10) لو امتنعا معًا.

- توضح المعضلة أن السعي العقلاني للمصلحة الذاتية في غياب الثقة والسلطة المركزية يؤدي إلى نتائج دون المثالية للجميع.¹

السجين الأول

		لا	نعم
السجين الثاني	نعم	10 0	0 0
	لا	10 10	0 0

شكل رقم 1 : معضلة السجين.

التطبيق على العلاقات الدولية:

¹ المصري، مرجع سابق ذكره، ص 8 .

يستخدم الواقعيون هذه المعضلة لتفسير سلوك الدول في حالة الفوضى الدولية (غياب حكومة عالمية). كل دولة تفضل التعاون نظرياً لتحقيق المنفعة المشتركة، لكن خشية الغدر تجعلها تفضل الخيار الأكثر أماناً (كالاعتراف) مما يؤدي إلى سباق تسلح، أو حروب تجارية، أو صراعات تضر بالجميع.

المطلب الرابع : تصنيفات المصلحة الوطنية

تصنيفات المصلحة الوطنية

يُصنف روبنسون مصالح الدول بناءً على معايير وظيفية وزمنية تقسمها إلى ست فئات رئيسية، تليها طبيعة تفاعل هذه المصالح على المستوى الدولي¹:

أولاً: تصنيف أنواع المصالح الأبعاد الستة:

1. المصالح الأولية: (Primary Interests) تعد الخط الأحمر لأي دولة، وتشمل حماية الوحدة

الجغرافية، وصون الهوية السياسية والثقافية، والتصدي لأي اعتداء خارجي. هي مصالح وجودية لا

تقبل المساومة وتدافع عنها الدول بكافة الوسائل.

2. المصالح الثانوية: (Secondary Interests) تأتي في مرتبة تالية للمصالح الأولية، فهي لا تمس

بقاء الدولة مباشرة لكنها تعزز رفاهيتها، مثل حماية الرعايا في الخارج أو تأمين تسهيلات دبلوماسية

وتجارية.

¹ ناصف يوسف حتى النظرية في العلاقات الدولية مرجع سابق ص ص 28-29

3. المصالح الدائمة: **(Permanent Interests)** تتسم بالثبات النسبي على مدى عقود طويلة.

ورغم أنها قد تخضع للتغيير بفعل التحولات الكبرى، إلا أن ذلك يحدث ببطء شديد (مثل سعي دولة حبيسة للوصول الدائم إلى المنافذ البحرية).

4. المصالح المتغيرة: **(Variable Interests)** تتحدد وفقاً لظروف مرحلية أو "رؤية آنية" لصناع

القرار، وقد تتأثر بضغط الرأي العام أو جماعات المصالح. تنتهي هذه المصالح عادةً بانتهاء الحدث أو القضية التي أوجدتها.

5. المصالح العامة: **(General Interests)** تعبر عن توجهات ومبادئ كبرى تتبناها الدولة في

سلوكها الدولي، كدعم حرية التجارة العالمية أو الالتزام بمبادئ نزع السلاح.

6. المصالح الخاصة: **(Specific Interests)** هي اشتقاق محدد للمصالح العامة، تظهر في سياق

زماني ومكاني ضيق؛ كأن تدعم الدولة حياد دولة جارة لضمان استقرار ميزان القوى الإقليمي¹.

ويحدد أيضاً "هانس مورجانشو"، حسب تصنيف روينسون ثلاثة أشكال لتداخل المصالح بين الفاعلين

الدوليين:

1. المصالح المتطابقة: **(Identical Interests)** عندما تلتقي أهداف دولتين أو أكثر بشكل كامل

تجاه قضية معينة، مما يخلق تحالفاً طبيعياً.

2. المصالح المتكاملة: **(Complementary Interests)** هي المصالح التي تختلف في جوهرها

لكنها تلتقي في النتائج. بمعنى أن سعي كل دولة لمصلحتها الخاصة يؤدي في النهاية إلى أرضية عمل

مشتركة تخدم الطرفين.

¹ نفس المرجع السابق

3. المصالح المتناقضة: (Opposing Interests) تمثل حالة التعارض الصريح بين أهداف الدول،

وهي حالة غير ثابتة؛ إذ يمكن للدبلوماسية أو تغير البيئة الدولية تحويلها إلى مصالح متكاملة أو حتى

متطابقة.

تقسم الواقعية السياسية المصالح الوطنية إلى فئتين:

أولاً:

المصالح العليا :

وهي المصالح الجوهرية الثابتة التي لا تقبل المساومة أو التنازل، وتشمل الوحدة الترابية، الهوية الثقافية واللغوية،

المنظومة القيمية، والكيان السياسي للدولة. تحتل هذه المصالح قمة سلم الأولويات في السياسة الخارجية، لأن

بقاء الدولة واستمرارها رهن بها؛ فأي مساس بها يُعد مساساً بالسيادة الوطنية ذاتها.

ثانياً:

المصالح الثانوية :

وهي مصالح متغيرة حسب السياق والظروف، ويمكن التفاوض بشأنها أو التنازل عنها إذا اقتضت الضرورة

حماية المصالح العليا. من أمثلتها: الانضمام إلى تحالفات أو الانسحاب منها، قطع العلاقات الدبلوماسية

إقامتها، وتنظيم العلاقات التجارية. والتنازل عن هذه المصالح لا يهدد أمن الدولة

وفي الجدول التالي رؤية مختصرة لتقسيم الواقعية للمصالح الوطنية في فترة معينة من الزمن.¹

أنواع المصلحة الوطنية	أمثلة
الأهمية	— حيوية — ثانوية — عدم السماح بوضع صواريخ سوفيتية في كوبا. — إمدادات نفط عالمية مفتوحة.
المدة	— مؤقتة — دائمة — دعم العراق في معارضتها لإيران. — عدم وجود قوى معادية في نصف الكرة الغربي.
الخصوصية	— محددة — عامة — عدم وجود حواجز تجارية يابانية. — الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.
التوافق	— متكاملة — متصارعة — تعاون روسي في كوسوفو. — الدعم الروسي لصربيا.

جدول رقم 02 : تصنيف الواقعيين للمصالح الوطنية²

¹ عمار بن سلطان ، الثابت و المتغير في العلاقات الأمريكية-العربية دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي الجزائر : طاكسيج للدارسات و النشر و التوزيع ، (2012 ، ص ص 185-186

يوضح الجدول أن التصنيفات الواقعية للمصالح (حسب الأهمية، المدة، الخصوصية، التوافق) ليست جامدة، بل تكتسب معناها من السياق الوطني ومقتضيات القوة. ويأخذ مثلاً على ذلك الدفاع عن حقوق الإنسان: قد يُصنف ك مصلحة دائمة إذا كان جزءاً من الهوية والقيم الوطنية.

- وقد يكون مصلحة عامة في الخطاب السياسي.
 - لكنه في الوقت نفسه قد يكون مصلحة ثانوية عندما يُوازن بمتطلبات القوة الوطنية.
- فالالتزام طويل الأمد بحقوق الإنسان دون اعتبار للصراعات القائمة قد يُضعف علاقات الدولة أو يحد من قدرتها على تحقيق أهدافها، وهو ما ترفضه الواقعية.

المصلحة هي التي تحدد أهمية القضية، وليس العكس.¹

المبحث الثاني: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية

تُعد السياسة الخارجية (Foreign Policy) الواجهة التفاعلية للدولة مع محيطها الدولي، فهي لا تعمل في فراغ، بل هي انعكاس لمجموع الأهداف والقيم والمصالح التي تتبناها الدولة وتسعى لتحويلها إلى واقع ملموس خارج حدودها الجغرافية.

² Micheal G. Roskin , “National Interest From Abstraction To Strategy” In: U.s Army War College Guide To Strategy, Joseph R. Cerami (USA: Strategic Studies Institute, 2001) , P59

¹ Ibid.

عرف الدكتور محمد السيد سليم السياسة الخارجية بأنها "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"¹

كما عرف السياسة الخارجية تشارلز هيرمان بقوله "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية".²

أما الدكتور بلانودا ولتون عرفها بأنها " :منهج تخطيط للعمل يطره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"³

في المقابل يعرف هولستي (Rudolf Holsti) السياسة الخارجية بأنها " :مجموع القرارات والأعمال التي تقوم بها الدولة تجاه البيئة الخارجية لتحقيق أهداف معينة"⁴

أما جيمس روزنو (J. Reseneau) فعرفها بأنها " :مجموع التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات

¹ محمد السيد سليم تحليل السياسة الخارجية ط2 القاهرة 1998 مكتبة النهضة المصرية ص 12

² المرجع نفسه ص9

³ محمد عبد العظيم الشيمي، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية :النظرية والمؤشرات ، مصر،

المكتب العربي للمعارف، 2015 ص1

⁴ K.J. Holsti, International politics: A Framework for analysis, 1ed edition, New Jersey, Prentice Hall. Inc. Englewood chiffs, 1972, p.21.

إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة¹ "

وفي تعريف آخر له بأنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير

موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً"²

ويعرف زايد عبيد الله مصباح السياسة الخارجية بأنها: "أن السلوك السياسي الخارجي لأية دولة واحدة دولية

هو عبارة عن حدث، وفعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها

في البيئة الخارجية، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به، وما يترتب عليها من

نتائج خارج الحدود"³

كما يقدم لنا الدكتور عبد المجيد العبدلي تعريفاً لها "بأنها فن تسيير الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية

الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاصاً دوليين: دول ومنظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى،

وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية"⁴.

أما مارسيل ميرل فإنه يرى في السياسة الخارجية بأنها: "هي ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج، بمعنى

الذي يهتم عكس السياسة الداخلية بالمسائل الواقعية ما وراء الحدود"⁵

¹ محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية نفس المرجع ص 8

² نفس المرجع ص 11

³ مصباح زايد عبيد الله السياسة الخارجية منشورات Elga مالطا 1994 ص 14

⁴ العبدلي عبد المجيد قانون العلاقات الدولية دار اقواس للنشر مطبعة فن والوان تونس 1994 ص 124

⁵ نفس المرجع السابق ص 123

ويعرفها **Leon Noel** بأنها "فن تسيير علاقات دولة مع الدول الأخرى¹."

يقدم لنا **نورمان هيل**، تعريفاً للسياسة الخارجية، يتسم بالدقة والواقعية، عندما يقول: "بأنها نشاط الدولة قبل الدول الأخرى سواء اتخذ هذا النشاط مظهراً سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً على أساس الفلسفة أو الأيديولوجية التي يتمسك القادة بها²."

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

تُمثل أهداف السياسة الخارجية المحصلة النهائية لتفاعل القدرات الوطنية مع المحددات البيئية (الداخلية والخارجية)؛ حيث تصيغ الدولة توجهاتها الدولية كترجمة لمصالحها القومية، مستهدفةً تعزيز مكانتها ودورها ضمن هيكل النظام العالمي بما يتناسب مع حجم قوتها المتاحة.

وفي هذا السياق يمكن تعريف الهدف السياسي بأنه:

"تلك الحالة المستقبلية التي يرمي صُنّاع القرار إلى ترتيبها خارج حدود الدولة لتحقيق المصلحة الوطنية، وبالتالي يبدلون قصارى جهدهم لتغيير حالة الوضع الحالي إلى حالة المستقبل المنظور والمتوقع الأفضل للوحدة السياسية، أي الحالة التي تتجسّد فيها مصالح وطموحات دولتهم"³.

أولاً: تصنيف الأهداف الخارجية

¹ نفس المرجع السابق ص 123

² Hill, Norman, International Politics, New York, Happer and Row, 1962, P.73.

³ K. J. Holsti, International politics A frame work for Aninlgis, 6thed, New York- prentice-Hall 1971, p.137

وفقاً لمعايير الزمن والأهمية، وتفاعلات الوحدة السياسية في النسق الدولي للعلاقات، فإنه يمكن تصنيف

الأهداف الخارجية للدولة وفقاً للتصنيف الآتي:

1. أهداف إستراتيجية ووطنية:

وهي الأهداف المرتبطة ارتباطاً حيويًا بوجود الدولة والنظام واستمراريتها؛ بحيث يكون هذا الهدف هو علة

الدولة بحد ذاته، مثل:

حماية السيادة الوطنية، واستمرارية القيام بوظائفها الداخلية والخارجية، وحماية أمنها القومي، وما يرتبط به من

أمن اقتصادي واجتماعي وثقافي وسياسي¹.

إنّ هذه الأهداف تمثل الركيزة الأساسية التي يستند إليها الوجود المادي والمعنوي للدولة، وتشكل دعامة

استمرارية النظام السياسي القائم. ومن ثمّ، فإن إغفال صانع القرار لأهمية هذه الأهداف أو التقليل من شأنها

قد ينعكس بصورة مباشرة على بقاء الدولة ذاته، الأمر الذي يقود بالضرورة إلى نشوء أزمات داخلية وخارجية

تحدد كيان الدولة وتقوّض مستقبلها.

2. أهداف إستراتيجية متوسطة المدى:

وهي الأهداف التي يمتلك صانعو القرار البدائل المناسبة لها، ولا تُقود بالضرورة إلى استخدام القوة العسكرية

¹ أندريه بوفر المدخل إلى الاستراتيجية العسكرية، ترجمة أكرم ديري. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977، ص 27

لإنجازها، وتمتلك الوحدات السياسية الوقت الكافي لتحقيقها¹.

الأهداف الثانوية في إطار السياسة الخارجية هي الأهداف التي تقع في مرتبة أقل من الأهداف الإستراتيجية والوسيط، ولا تستلزم تعبئة شاملة للموارد الوطنية، بل يمكن تحقيقها من خلال الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية الاعتيادية دون المساس بالالتزامات الأساسية للدولة².

من خلال ما سبق، يتضح أن تصنيف الأهداف السياسية الخارجية يعكس المصالح الوطنية للوحدة السياسية، ويرتبط بعوامل الزمن والأهمية والتفاعلات بالنسبة للعلاقات الدولية. وهذه العوامل متغيرة وتخضع للتغيير أو التعديل وفقاً لها.

وبناءً على ذلك، يمكن تحديد هدف استراتيجي وطني خلال فترة معينة، وقد يتحول هذا الهدف نفسه إلى هدف آخر في فترة لاحقة. ومثال على ذلك، سياسة الإنعزال التي تبنتها الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى، أو السياسة البريطانية المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتي تغيرت لاحقاً مع خروجها منه.

ثانياً: الأهداف السياسية العامة

تجمع الدول أهدافها بشكل عام، وعلى اختلاف قدراتها البشرية والمادية وموقعها الجغرافي ونطاقها التفاعلي، لتحقيق أهداف وطنية من خلال تبنيها سياسة خارجية تعكس رغبتها في تحقيق تلك المصالح الوطنية وهي:

1. الحفاظ على استقلال الدولة، وأمنها القومي، ووحدة أراضيها وسلامتها.

¹ أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، ط 1 (الأردن - عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010 ط 1 ص 157

² محمد السيد سليم مرجع سابق ص 48

2. تعظيم المكاسب الاقتصادية للدولة بما يحقق رفاهية مواطنيها.

3. تعزيز قوة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية.

4. الإسهام في حفظ السلم والاستقرار على المستوى العالمي.¹

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

تخضع السياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة لمجموعة من المحددات، والمقصود بالمحددات تلك العوامل التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية للدولة وتوجيه مسارها.²

وتنقسم هذه المحددات إلى نوعين رئيسيين: محددات داخلية، وأخرى خارجية.

أولاً: المحددات الداخلية

تُعنى المحددات الداخلية بتلك العوامل التي تنشأ داخل حدود الدولة وفي نطاق وحدتها السياسية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتركيبة البنيوية لها. وينعكس حجم هذه المحددات وطبيعتها بشكل مباشر على قدرة الدولة في التأثير على مسار التفاعلات الدولية، وتتمثل فيما يلي:

1. المحددات الجغرافية:

¹ عامر عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-

2014 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2015، ص 28

² محمد السيد سليم مرجع سابق ص 37

تعكس الجغرافيا السياسية للدولة من حيث المساحة والموقع والتضاريس والمناخ، وتُساهم هذه العوامل بشكل كبير في تحديد موقع الدولة وأدوارها ضمن النظام الدولي.¹

2. الثروات الطبيعية:

تشمل الموارد الطبيعية المتاحة ضمن الحدود البرية والمياه الإقليمية كالمعادن ومصادر الطاقة والثروات الزراعية، وهي تُعد ركيزة أساسية للقوة الاقتصادية للدولة، وتحدد مدى قدرتها على التأثير في القرارات الاقتصادية الدولية بما يحقق مصالحها الوطنية.²

3. المحددات البشرية:

تُعبّر عن قدرة الدولة على تعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية من خلال توفر العنصر البشري الكفء القادر على تشغيل هذه القدرات واستدامتها في أوقات السلم والحرب. ولا يُعد هذا المحدد عاملاً حاسماً وحده في قوة الدولة؛ إذ قد تمتلك بعض الدول قدرات بشرية كبيرة دون أن ينعكس ذلك على فعاليتها السياسية الدولية، بينما تعاني دول أخرى من تحديات سكانية كال فقر والبطالة تحد من تأثيرها الدولي.³

4. المحددات الشخصية لصانعي القرار:

¹ ناصيف حتي مرجع سابق ص 173

² محمد السيد سليم مرجع سابق ص 38

³ جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية: الطبيعة الثانية، ترجمة غازي العتبي، جدة: مطبوعات تامة، 1974، ص 174.

تعكس السياسة الخارجية تفضيلات صانعي القرار، إذ ترتبط قراراتهم غالبًا بخلفياتهم العلمية والثقافية والنفسية ومسيرتهم المهنية.¹

5. المحددات المجتمعية:

ترتبط بخصائص المجتمع من حيث الانتماءات القومية والدينية واللغوية والعرقية، حيث يشكل المجتمع مصدرًا للمعلومات والتطلعات التي توجه السياسة الخارجية نحو تحقيق المصالح الوطنية. كما يشمل ذلك شكل النظام السياسي؛ فكلما اتسم النظام بالديمقراطية، ازداد دور الأحزاب السياسية والرأي العام والمؤسسات المدنية في صناعة السياسة الخارجية وتقييمها.²

6. الاستقرار السياسي:

يُسهم الاستقرار السياسي في تعزيز صورة الدولة وإشعاعها الخارجي، مما يسهل انفتاح الدول الأخرى عليها وبناء علاقات متعددة الأطراف، ويمنح صانعي القرار مساحة أوسع للتركيز على تحقيق المصالح الوطنية.³

7. القدرات العسكرية:

تُعد من أبرز المحددات في صناعة السياسة الخارجية، وتتمثل في امتلاك أسلحة متطورة وفاعلة، وكوادر عسكرية مؤهلة، وعقيدة قتالية واضحة. وتُمكن هذه القدرات الدولة من الدفاع عن نفسها،

¹ ريغلين بالمر وكليفون مورجان، *نظرية السياسة الخارجية*، ترجمة عبد السلام نوير، الرياض: جامعة الملك سعود، 2011، ص 21.

² إسلام أحمد العياصرة، "محددات السياسة الخارجية"، *المجلة العربية للنشر العلمي*، العدد التاسع، 2019، ص 9

³ لويد جونسون، *تفسير السياسة الخارجية*، ترجمة محمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: جامعة الملك سعود، 1989، ص 28.

والتخطيط لمواجهة الحروب، واستخدام الردع كأداة سياسية.¹

من خلال ما سبق ، يرى الباحث أن المحددات الداخلية ليست ثابتة، بل قابلة للتغير وفقاً للعوامل الجغرافية والاقتصادية وغيرها. ويمكن لهذه المحددات – بحسب قوتها وطبيعتها – أن تسهم في صناعة سياسة خارجية مؤثرة أو محدودة التأثير.

فعلى سبيل المثال، يؤدي ازدياد قيمة هذه المحددات – نتيجة اكتشاف ثروات طبيعية جديدة أو تبني سياسات اقتصادية رشيدة – إلى تعزيز قدرات الدولة الاقتصادية، ومن ثم زيادة نفوذها في السياق الإقليمي والدولي. ويتجلى ذلك في حالة قطر، التي أصبحت تمتلك تأثيراً واسعاً في منطقة الشرق الأوسط عقب اكتشاف كميات كبيرة من الغاز والنفط، مما حوّلها إلى دولة غنية قادرة على التأثير في السياسات الإقليمية والدولية.

ثانياً:

المحددات الخارجية:

تُعتبر البيئة الدولية والإقليمية من أبرز المحددات الخارجية المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية لأي دولة. ففي ظل نظام دولي يتسم بقطبية حادة واستقطاب واضح، يصبح خيار العزلة سياسة غير مجدية عملياً. وعندما يقوم النظام الدولي على تحالفات ومحاور سياسية وعسكرية، فإن ذلك يدفع واضعي السياسات في الدول

¹ ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 194

الصغرى إلى الانخراط في تحالفات لحماية أمنها القومي، حتى لو كان ذلك على حساب توجهاتها السياسية العامة أو تعارضه مع الثوابت والمبادئ التقليدية لسياستها.¹

1. بنية النظام الدولي والإقليمي

يشكّل هيكل النظام الدولي والإقليمي أحد أبرز المحددات الخارجية المؤثرة في صناعة القرار الخارجي. ففي ظل النظام ثنائي القطب الذي ساد فترة الحرب الباردة، كانت السياسات الخارجية للدول – ولا سيما الصغيرة منها – تندرج غالباً ضمن خيارات التحالف مع أحد القطبين، مما حد من هامش المناورة لديها.

أما في ظل النظام متعدد الأقطاب، أصبحت الدول تملك القدرة على التحرك نحو التعددية القطبية والتي كانت تنحصر فقط على النظام الثنائي القطبي.

فقد أصبحت الدول تمتلك مساحة أوسع للتحرك والمناورة بين مراكز القوة عبر العالم من أجل تحصين حدودها

المختلفة، وهو ما يتيح لها فرصة أكبر للدفاع عن مصالحها الوطنية والتكيف مع المتغيرات الدولية.²

2 المؤسسات الدولية:

تضطلع المنظمات الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، بدور استراتيجي في تقنين وضبط التفاعلات بين الوحدات السياسية؛ حيث تفرض أطرها القانونية والمؤسسية نوعاً من الرقابة والضغط على عملية صناعة

¹ ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 160.

² . أحمد عارف الكفارنة، "العوامل المؤثرة في كيفية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية"، *مجلة دراسات دولية*، العدد 42، 2009، ص. 30-31.

القرار الوطني .ولا تكتفي هذه المؤسسات بدورها التنظيمي فحسب، بل تمثل منصة حيوية لإدارة الأزمات وفض النزاعات الدولية عبر الآليات الدبلوماسية والقانونية المعتمدة.¹

3.العمليات السياسية الدولية :

تُغنى العمليات السياسية الدولية بالجانب الديناميكي والتفاعلي للنظام الدولي؛ حيث تستند إلى مبادئ الفعل ورد الفعل والمعاملة بالمثل .وينشأ عن هذه التفاعلات نمطان أساسيان من العلاقات بين الدول: إما طابع تعاوني يهدف لتحقيق المصالح المشتركة، أو طابع صراعي تفرضه تناقضات القوة والنفوذ.²

المطلب الرابع: أدوات صناعة السياسة الخارجية

تتنوع الوسائل التي توظفها الدولة لتحويل توجهاتها النظرية إلى واقع ملموس، حيث يختار صانع القرار الأداة الأنسب بناءً على المحددات الداخلية حجم القوة المتاحة والمعطيات الخارجية (طبيعة النظام الدولي). وتتوزع هذه الأدوات كالآتي:

أولاً: الأداة الدبلوماسية القوة الناعمة والتفاوض

تعد الدبلوماسية الخيار الاستراتيجي الأول والعمود الفقري للسياسة الخارجية؛ لكونها الأقل كلفة والأكثر

¹ عربي لادي محمد، "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 25، كانون أول 2016، ص12

² ناصيف حني، مرجع سابق، ص196

مرونة. وتعتمد على فن إدارة العلاقات عبر المفاوضات، التمثيل الدبلوماسي، والمساومة، بهدف تحقيق المصالح الوطنية بالسبل السلمية بعيداً عن الصدام المادي. وهي بذلك تمثل نقيضاً لأدوات الإكراه والقوة¹.

ثانياً:

الأداة الاقتصادية الترغيب والترهيب

تتبعكس القدرات المالية والمادية للدولة في سياستها الخارجية عبر نمطين وظيفيين:

1. نمط تعاوني (الاحتواء):

ويتمثل في تقديم المنح والمساعدات التنموية لتعزيز التحالفات وضمان ولاء الوحدات السياسية الأخرى.

2 نمط صراعي الضغط :

ويتمثل في توظيف "سلاح العقوبات"، وحظر التدفقات المالية، وإغلاق المسارات التجارية لإجبار الدول

الأخرى على تغيير سلوكها السياسي.²

Bridge,R.G,Diplomacytheorypractice.PalgraveMacmillan,4thed2010,p.1¹

² Drury,Copper,economic sanctions and presidential decisions,Palgrave Macmillan2008, p.14

ثالثاً:

الأداة الدعائية والرمزية التأثير الفكري

تستهدف هذه الأداة "العقل الجمعي" والوعي الثقافي (للمواطن وصانع القرار على حد سواء) في الدول المستهدفة. وتعتمد على القوة الإقناعية للإعلام، والتبادل الثقافي، والمنح الدراسية. وتتميز بقدرتها على إحداث تغيير سلوكي وفكري عميق ومستدام على المدى الطويل، مما يعزز من جاذبية الدولة ونفوذها المعنوي.

رابعاً:

الأداة العسكرية (قوة الإكراه)

تمثل الملاذ الأخير وتتراوح بين الاستخدام الفعلي للقوة أو مجرد التهديد بها (الردع). ولا تقتصر على العمليات القتالية، بل تشمل تقديم الخبرات العسكرية، ودعم حركات معينة، أو الانخراط في

تحالفات دفاعية لتعزيز التوازن الدولي.¹

إن فاعلية هذه الأدوات تظل نسبية ومرتبطة جذرياً بامتلاك الدولة لعناصر القوة الشاملة. فالدول التي تحوز تفوقاً تكنولوجياً، واقتصادياً، وعسكرياً تمتلك هامشاً أوسع للمناورة وتأثيراً أكبر في هيكل العلاقات الدولية، بينما تضيق خيارات الدول ذات الموارد المحدودة، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بقرارات القوى الكبرى عوضاً عن صناعتها.

¹ عامر عبد الفتاح عبد الغفار مرجع سابق ص 29

تأسيساً على ما تم تناوله، يمكن القول إن هذا الفصل قد كشف عن العلاقة العضوية والحتمية بين المصلحة الوطنية والسياسة الخارجية؛ فالمصلحة ليست مجرد غاية مجردة، بل هي "الدينامو" المحرك لمجمل التفاعلات الدولية. وتتلور هذه الخلاصة في الأبعاد التحليلية التالية:

- **جدلية "الثابت والمتغير":** أظهر التحليل أن المصلحة الوطنية تمتلك وجهاً ثابتاً يتمثل في (البقاء والأمن)، ووجهاً متغيراً يفرضه (الرفاه الاقتصادي وتوازنات القوة). هذا التدرج في الأهمية هو ما يمنح السياسة الخارجية مرونتها في المناورة، أو صرامتها في المواجهة.
- **عقلانية القوة:** أكدت الرؤية الواقعية أن الدولة، كفاعل عقلائي، لا تتحرك وفقاً للاعتبارات الأخلاقية أو الأيديولوجية إلا بالقدر الذي يخدم مصلحتها الوطنية. ومن هنا، تصبح "القوة" هي المعيار والمقياس لمدى نجاح السياسة الخارجية في تحويل المصلحة من طموح نظري إلى واقع ملموس.
- **التفاعل البنوي:** خلص الفصل إلى أن السياسة الخارجية ليست نتاجاً لقرار معزول، بل هي محصلة تفاعل معقد بين المحددات (التي تضع القيود وتفتح الفرص) والأدوات (التي تترجم الإرادة إلى فعل). فالمصلحة الوطنية تحدد "ماذا نريد؟"، بينما ترسم السياسة الخارجية طريق "كيف نحقق ما نريد؟".
- **التراتبية المصلحية:** إن التمييز بين المصالح الحيوية والثانوية يعد الركيزة الأساسية لفهم سلوك الدول الكبرى؛ حيث تندفع الدول لاستخدام الأدوات الصلبة (العسكرية والاقتصادية) عندما تمس المصلحة أمنها الحيوي، بينما تكتفي بالأدوات الناعمة في المصالح المتغيرة، وهو ما يفسر التباين في حدة التوجهات الدبلوماسية.

بناءً على ما سبق، ينتهي هذا التأصيل النظري ليفتح الباب أمام اختبار هذه المفاهيم في الواقع التطبيقي، وذلك من خلال دراسة السياسة الخارجية الأمريكية في عهد دونالد ترامب، ومدى انطباق هذه المعايير الواقعية والمصلحية على توجهاته تجاه منطقة الخليج العربي.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهات مصالحها في

عهد الرئيس دونالد ترامب

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهات مصالحها في عهد الرئيس دونالد

ترامب

المبحث الأول : السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب

تمثل المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية الأمريكية الإطار الهيكلي والقانوني الذي يُمارس من خلاله صنع القرار الدولي.

المطلب الأول : المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية الأمريكية

تُعَدُّ صناعة السياسة الخارجية الأمريكية عملية معقدة لتعدد الفاعلين الرسميين وغير الرسميين المشاركين فيها، غير أنها محكومة بالدستور الذي منح الكونغرس حق إعلان الحرب وتنظيم التجارة الخارجية¹، ومنح الرئيس قيادة القوات المسلحة وسلطة عقد المعاهدات وتعيين السفراء بمشورة مجلس الشيوخ².

الفاعلون الرسميون:

تشارك في صنع السياسة الخارجية عدة مؤسسات رسمية: مؤسسة الرئاسة، والكونغرس، والسلطة القضائية، ووزارتا الخارجية والدفاع، ووكالة الاستخبارات، ومجلس الأمن القومي.

أولاً: الرئيس الأمريكي

¹ الدستور الأمريكي، المادة الأولى - الفقرة الثامنة

² الدستور الأمريكي، المادة الثانية - الفقرة الثانية.

المسؤولة عن توجيه التحركات السياسية الحكومية¹. ويتمتع بثلاث صلاحيات دستورية رئيسية:

1. إدارة العلاقات الخارجية: تُحوّله المادة الثانية من الدستور إدارة الشؤون الخارجية باعتبارها وظيفة تنفيذية².

وقد أكدت المحكمة الفيدرالية العليا عام 1936 أنه "الممثل الوحيد للأمم في علاقاتها الدولية"³.

2. قيادة العمليات العسكرية: يُعدّ القائد الأعلى للقوات المسلحة دستورياً⁴، مما يمنحه صلاحية إرسال القوات وقيادة العمليات العسكرية⁵.

غير أن هذه الصلاحية ليست مطلقة، إذ يملك الكونغرس حق إعلان الحرب. ولمعالجة هذا التداخل، صدر قانون سلطات الحرب عام 1973 الذي اشترط⁶:

- موافقة الكونغرس قبل العمليات الواسعة خارج الحدود.
- سحب القوات خلال شهرين إذا صوّت الكونغرس على ذلك.

¹ عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة، ط1، لبنان 2010، : مركز دراسات الوحدة العربية، ص109.

² الدستور الأمريكي، المادة الثانية - الفقرة الأولى

³ احمدباسل البياني، "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة قضايا سياسية، العدد الأول، 2001، ص177.

⁴ الدستور الأمريكي، المادة الثانية - الفقرة الثانية

⁵ عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص111

⁶ المرجع السابق، ص112

ورغم هذا القانون، لا تزال الإشكالية الدستورية قائمة حول الفصل بين مفاهيم إعلان الحرب والإجراءات الدفاعية.

3. عقد المعاهدات والمفاوضات:

يملك الرئيس سلطة عقد المعاهدات بشرط موافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين، وللتحايل على هذا القيد يلجأ إلى الاتفاقيات التنفيذية التي تأخذ صيغة بيانات سياسية دون الحاجة لموافقة الكونغرس¹. وبالتالي تُصنع السياسة الخارجية وتُدار أساساً من قبل الرئيس وفقاً لصلاحيات دستورية واسعة، مما يجعلها انعكاساً مباشراً لرؤيته وخبرته وطموحاته التي يترجمها إلى استراتيجيات محددة.

ثانياً: السلطة التشريعية (الكونغرس)

حدّد الدستور الأمريكي في مادته الأولى صلاحيات الكونغرس في رسم السياسة الخارجية، والتي تشمل التجارة الدولية وإعلان الحرب وتنظيم القوات المسلحة، إضافة إلى وظائفه التشريعية والرقابية². ويمارس الكونغرس دوره عبر أربع مهام رئيسية:

1. إصدار القوانين:

يسنّ الكونغرس القوانين المنظمة للعلاقات التجارية الخارجية وإقرار المساعدات للدول والمنظمات الدولية.

¹ داوود مراد حسين، "سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1992، ص126؛

² الدستور الأمريكي، المادة الأولى

ويُعدّ تخصيص الأموال أقوى أدواته، إذ يستطيع تقييد تمويل العمليات العسكرية أو وقف المساعدات أو حظر الاتفاقيات العسكرية¹.

2. إنشاء الجيوش وإعلان الحرب:

يتمتع الكونغرس بسلطة تنظيم القوات المسلحة وتمويلها وإنشاء القواعد العسكرية، وله الحق في إعلان الحرب واستدعاء الحرس الوطني، فيما نظمّ قانون سلطات الحرب (1973) العلاقة مع الرئيس في هذا الشأن².

3. إدارة التجارة الدولية:

يتولى الكونغرس تنظيم التجارة الدولية واقتراض الأموال للصالح الولايات المتحدة الأمريكية³.

4. إقرار الميزانية العامة:

يشترط الدستور ألا تُصرف أي أموال من الخزانة إلا بموافقة الكونغرس وإقرارها ضمن الميزانية، مما يمنحه قدرة على تعزيز أو تقييد رؤية الرئيس للسياسة الخارجية⁴.

تتأثر العلاقة بين الرئيس والكونغرس بالصبغة الحزبية؛ فإذا كانت المؤسسات من نفس الحزب سادّ التعاون والتنسيق، وإذا اختلف الحزبان اتّسمت العلاقة بالتعقيد والتفاوض والمساومة.

¹ أحمد محمد النوسة، "دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2020، ص32.

² الدستور الأمريكي، المادة الأولى - الفقرة الثامنة.

³ نفس المرجع السابق .

⁴ الدستور الأمريكي، المادة الأولى - الفقرة التاسعة.

ثالثاً: السلطة القضائية

يتميز النظام القضائي الأمريكي بتعدد طبقاته نظراً لتوزيع القوانين بين الفيدرالية وقوانين الولايات. وتمارس السلطة القضائية دورها في السياسة الخارجية من خلال وظيفتين: مراقبة توزيع الصلاحيات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات، وتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ومنع طغيان إحدهما¹. ورغم أن الدستور لم ينص صراحة على حق الرقابة القضائية على الشؤون السياسية، فإن المحكمة العليا استندت إلى المادة الثالثة/الفقرة الثانية التي تشمل سلطتها "جميع القضايا المتعلقة بالقانون والعدل الناشئة في ظل الدستور والمعاهدات"²، مما يمكنها من رفض أي قرار تنفيذي أو تشريعي يتجاوز الصلاحيات الدستورية.

رابعاً: المؤسسات والمكاتب التابعة للرئاسة

يحق للرئيس الأمريكي تعيين كبار الموظفين والوزراء الذين يتولون مناصب مؤثرة في صنع السياسة الخارجية وتوجيهها وفقاً لرؤيته.

1. وزارة الخارجية

تعدّ الجهة المسؤولة عن مساعدة الرئيس في صناعة وتنفيذ سياسته الخارجية، ويُعتبر وزير الخارجية أعلى موظف في الحكومة ومستشارها الأول للشؤون الخارجية. تهتم الوزارة بست قضايا رئيسية: الشؤون السياسية، والقضايا

¹ إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1982، ص 369.

² عامر هاشم عواد، مرجع سابق، ص 145

الاقتصادية والطاقة الدولية، والأمن الدولي والتسلح، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والإدارة، والدبلوماسية العامة¹.

وتُقسّم العالم إلى ست مناطق جغرافية عبر مكاتب متخصصة:

مكتب الشؤون الأفريقية (AF) ، ومكتب شرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP) ، ومكتب الشؤون الأوروبية

والوراسية (EUR) ، ومكتب شؤون الشرق الأدنى (NEA) ، ومكتب شؤون جنوب ووسط آسيا

(SCA) ، ومكتب شؤون نصف الكرة الغربي (WHA) ².

كما تشترك في توجيه وكالة التنمية الدولية (USAID) التي بلغت ميزانيتها عام 2019 نحو 40 مليار دولار خصص منها ما يقارب 16.8 مليار دولار لمساعدة الدول النامية ³.

2. وزارة الدفاع

تمثل القوات المسلحة الأمريكية المصنّفة الأولى عالمياً، بميزانية بلغت 738 مليار دولار عام 2020⁴.

وأكثر من 800 قاعدة عسكرية في أكثر من 70 دولة⁵.

تتكون وزارة الدفاع من سبعة أفرع :

¹ U.S Department of State, Department Organization, website: <https://tinyurl.com/byedj6fd>

² Ibid

³ USAID, Development and Humanitarian Assistance Budget 2019, p.1

⁴ الكونغرس الأمريكي يقر موازنة الدفاع للعام 2020، موقع الأناضول الاخباري الموقع الإلكتروني

<https://tinyurl.com/5t6xuhwr>

⁵ الانتشار العسكري الأمريكي عبر العالم... أين وكيف ولماذا وبأي كلفة؟، موقع الجزيرة الإلكتروني، تم الاطلاع عليه يوم 2026.04.12 على

الموقع الإلكتروني <https://tinyurl.com/4sd8c7hy>

(البرية والبحرية والجوية وفيلق البحرية والفضائية وخفر السواحل والحرس الوطني).

وتتضمن 11 هيئة قيادية تغطي مناطق جغرافية ووظائف متخصصة تشمل:

القيادة الأفريقية، والمنطقة المركزية، والأمن السيبراني، والقيادة الأوروبية، والمحيط الهادئ، والشمالية، والجنوبية،

والفضاء، والعمليات الخاصة، والاستراتيجية، وقيادة النقل¹.

يتجلى تأثير وزارة الدفاع في السياسة الخارجية عبر المعلومات الاستخبارية التي تقدمها للرئيس، والقدرات

العسكرية التي تُعدّ من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

3. وكالة الاستخبارات المركزية (Central Intelligence Agency-CIA)

تمارس دوراً حيوياً عبر ثلاث وظائف: جمع وتحليل وتوزيع المعلومات الاستخبارية على الرئيس ومجلس الأمن

القومي والوزارات المعنية، وتنفيذ المهام السرية بتوجيهات رئاسية، والتفاعل بين مجتمعي الاستخبارات وصنع

السياسة في واشنطن².

وتتكون من خمس مديريات:

التحليل، والعمليات، والعلوم والتكنولوجيا، والابتكار الرقمي، والدعم³.

4. مجلس الأمن القومي

¹ U.S Department of defense, website, <https://tinyurl.com/4bhm3554>

² Robert. M. Gates, The CIA and American foreign policy, declassified and approved for release 1/11/2013, pp. 25-26

³ CIA Organizations, official website, <https://tinyurl.com/y48bwuck>

أنشئ عام 1947 في عهد الرئيس ترومان لتنسيق السياسة العسكرية والخارجية وتقديم المشورة للرئيس¹.

يرأسه الرئيس ويضم نائب الرئيس ووزراء الخارجية والخزانة والدفاع والطاقة وآخرين².

يعالج قضايا جوهرية كالأمن الوطني والاقتصاد الدولي والمناخ والأمن السيبراني

والهجرة³، ويتميز بشمولية القضايا التي يناقشها وتأثير قراراته على الأوضاع الدولية.

خلاصة

الفاعلون الرسميون: تخضع السياسة الخارجية الأمريكية لتفاعلات معقدة بين السلطات الثلاث وفقاً للدستور، وللتوازن الحزبي بين الديمقراطيين والجمهوريين، وللتفاعل بين المجتمعين السياسي والاستخباري، مما يجعل عملية صنعها معقدة لكنها تقوم على أسس دستورية وقانونية.

المطلب الثاني : المؤسسات الغير الرسمية لصنع السياسة الخارجية الأمريكية

الفاعلون غير الرسميون في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

يكفل التعديل الأول من الدستور (1791) حرية التعبير والتجمع ومطالبة الحكومة بالإنصاف، مما يتيح للقوى غير الحكومية ممارسة نشاطها والتأثير في السياسة الخارجية" لا يصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة أي دين من الأديان، أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام والصحافة،

¹ باهر مردان، الاستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات، بكين 2014، بدون دار نشر، ص 73.

² The White House, National Security Council, official website, <https://tinyurl.com/2p86tbzm>

³ Ibid.

أو من حق الناس في الاجتماع سلمياً، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الإجحاف¹.

أولاً: المجمع الصناعي/العسكري

تتولى شركات خاصة كبرى مثل لوكهيد مارتن (LockheedMartincorporation) ونورثروب غرومان (Northrop Grumman) وبوينغ (BoeingCompany) تصنيع الأسلحة الأمريكية، وتُعدّ وزارة الدفاع من أكبر عملائها².

تتعاضد أرباح هذه الشركات مع توسع الدور العسكري الأمريكي خارجياً، كما تُسهم في توظيف المواطنين مما يحدّ من تأثيرات البطالة³. لذا ترى الدراسة أن من مصلحة هذه الشركات وبعض السياسيين المرتبطين بها استغلال الأزمات والحروب لزيادة الإنتاج والأرباح.

ثانياً: الأحزاب وجماعات الضغط

الأحزاب السياسية

تتجاوز أدوار الأحزاب السياسية مجرد استقطاب وترشيح النخب السياسية للمناصب العامة، لتلعب دوراً محورياً في توجيه السياسة الخارجية من خلال عدة مسارات وظيفية:

• القناة الاتصالية (الإعلام): يبرز الحزب كحلقة وصل تفاعلية تنقل تطلعات ومصالح القواعد الشعبية

إلى مراكز صنع القرار.

¹ الدستور الأمريكي - التعديل الأول.

² مؤيد جبار صالح، "دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي"، مجلة أهل البيت، العدد 19، ص 420

³ نفس المرجع السابق

• **الدور الرقابي:** يمارس الحزب رقابة مؤسسية على أداء السلطة التنفيذية، وهي الجهة المهيمنة عادةً على

ملفات السياسة الدولية، لضمان اتساق القرارات مع التوجهات العامة.

• **هندسة التنسيق السياسي:** يعمل الحزب كجسر منهجي يربط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما

يضمن انسيابية تنفيذ الأجندة السياسية وتقليل حدة الصراعات بين مؤسسات الدولة¹.

وكما قال كيسنجر Alfred Kissinger: "إن الأحزاب السياسية تسهم بشكل فعال في رسم السياسة

الخارجية، حيث لا يقتصر القرار على الهياكل الحكومية فقط"².

يختلف الحزبان في رؤيتهما للتهديدات والأولويات؛ فالديمقراطيون يركزون على تهديدات كجائحة كورونا وتغير

المناخ وعدم المساواة، بينما يركز الجمهوريون على القدرات الصينية والإرهاب والهجرة والبرنامج النووي

الإيراني³.

جماعات الضغط

تُعرف جماعات الضغط بأنها: "تجمع أفراد ذوي مصلحة خاصة، سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية،

نابعة عن اتفاق بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك من العوامل، ويهدفون إلى التأثير في اتجاهات ونشاط

السلطة الحاكمة"⁴.

ومع ذلك، فإن جماعات الضغط تسعى إلى التأثير في السياسات العامة دون تحمل مسؤولية الحكم⁵.

¹ نفس المرجع السابق

² نفس المرجع السابق

³ Dan Balz and Scott, "Poll: Sharp Partisan Differences on Foreign Policy," The Washington Post, September 17, 2020: <https://tinyurl.com/2trntxjb>

أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 314⁴

نفس المرجع السابق⁵

تُعد منظمة "أيباك AIPAC" اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة

(American Israel Public Affairs Committee) النموذج الأبرز لجماعات الضغط (Lobbying) القادرة على توجيه بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية، لا سيما في ملف الصراع العربي الإسرائيلي. وتستمد المنظمة قوتها من عدة ركائز:

- القاعدة البشرية والمادية: بامتلاكها لأكثر من 100 ألف عضو وشبكة واسعة من المتطوعين، مع ميزانية ضخمة تتيح لها تمويل الحملات والتأثير في الأوساط السياسية.
- التغلغل المؤسسي: تعمل المنظمة كجسر أيديولوجي ومصلحي يربط بين المصالح الأمريكية العليا وأمن إسرائيل، مما يجعل دعم الأخيرة يبدو وكأنه "ثابت" في السياسة الأمريكية بغض النظر عن الحزب الحاكم.
- الهدف الاستراتيجي: يتمحور نشاط "أيباك" حول ضمان التفوق النوعي لإسرائيل في المنطقة، وحشد الدعم السياسي والعسكري الأمريكي المطلق لها من خلال الضغط المستمر على أعضاء الكونغرس والإدارة التنفيذية.¹

ثالثاً: المؤسسات الفكرية

تعمل هذه المراكز البحثية كـ "مستشار ومعلم" في آن واحد؛ فهي لا تكتفي بتقديم المشورة للمسؤولين، بل تخاطب الشعب الأمريكي أيضاً. وتقوم بذلك من خلال:

1. توضيح الخيارات :

شرح الإيجابيات والسلبيات لأي قرار سياسي مرتقب، مما يساعد على فهم أبعاد الأزمات الدولية.

2. التوجيه نحو الحل الأفضل :

نشر وتوزيع تقارير ودراسات تروج لرؤية محددة، تهدف من خلالها إلى إقناع الجميع بأن هذا المسار هو الأنسب لمصلحة الولايات المتحدة.

3. التأثير في الرأي العام :

تحويل القضايا المعقدة في السياسة الخارجية إلى معلومات متاحة للجمهور، مما يساهم في حشد التأيد الشعبي لتوجهات سياسية معينة¹.

كما تصدر الولايات المتحدة دول العالم في امتلاك مراكز الفكر والأبحاث؛ إذ تضم وحدها حوالي 1984 مركزاً، وهذا الرقم الضخم يعادل تقريباً ثلث إجمالي مراكز الأبحاث المنتشرة في كافة أنحاء العالم. تعكس هذه الإحصائية مدى اعتماد الدولة الأمريكية على البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية في إدارة شؤونها الداخلية ورسم سياساتها الخارجية².

تبرز أهمية مراكز البحث من خلال الوظائف التي تقوم بها، والتي أشار إليها ريتشارد هاس (Richard Haass)، مدير التخطيط الأسبق في وزارة الخارجية الأمريكية، في إحدى مقابلاته حيث قال: "إن مؤسسات الفكر والرأي توفر فوائد رئيسية لدى صانعي السياسة الأمريكية، وتوفر خبراء للعمل في الحكومة والكونغرس،

¹ احمد محمد الونسنة مرجع سابق ص73

² The 50 Most Influential Think Tanks in the U.S: <https://tinyurl.com/mvbxyste>

وتؤمن لصانعي السياسة حيزاً لإيجاد تفاهم مشترك حول الخيارات السياسية المختلفة، وتثقف المواطنين الأمريكيين عن العالم¹.

ومن الأمثلة البارزة على مدى تأثير مراكز الأبحاث في السياسة الخارجية الأمريكية، الدور الذي لعبه معهد 'مشروع أمريكا إنتربرايز (American Enterprise Institute)' فقد كان هذا المعهد هو الواجهة الفكرية لتيار 'المحافظين الجدد' خلال فترة رئاسة جورج بوش الابن.

لقد ساهم المعهد بشكل مباشر في تبني ونشر مفهوم 'الفوضى الخلاقة'، وهي الاستراتيجية التي طبقتها الولايات المتحدة لاحقاً سعياً للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط. واعتمدت هذه الرؤية التي أنتجتها مراكز الفكر على عدة وسائل، منها:

- التركيز على الانقسامات العرقية والطائفية في المجتمعات.
- استغلال التركيبة السكانية (الديمغرافية) لإثارة النزاعات.
- العمل على زعزعة الاستقرار الأمني وإضعاف القوى الاقتصادية لدول المنطقة².

تعتبر مؤسسة "هيريتيج (The Heritage Foundation)" نموذجاً حياً لكيفية تحضير مراكز الأبحاث للكوادر البشرية التي ستدير الدولة، وهو ما ظهر بوضوح في عهد ترامب:

1. الاستعداد المبكر: أطلقت المؤسسة مشروع "استعادة أمريكا" قبل عام كامل من دخول ترامب سباق

الانتخابات.

¹ احمد محمد الونسه مرجع سابق ص77

² فوزي نور الدين وخميسة عقابي، "دور مراكز التفكير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مجلة العلوم

القانونية والسياسية، العدد 16، حزيران 2017، ص196

2. بناء قاعدة بيانات: تركز هدف المشروع على حشد وتجهيز الكفاءات والموظفين الذين يتبنون الفكر المحافظ.

3. تجهيز الطاقم الحكومي: نجحت المؤسسة في جمع بيانات حوالي 3000 شخص، ليكونوا جاهزين لشغل المناصب الإدارية والسياسية في حال فوز ترامب، مما يضمن تنفيذ أجندة الحزب بفاعلية¹.

رغم أن الرئيس السابق لم يكن يميل للاعتماد على مراكز الفكر والبحث، إلا أن مؤسسة التراث نجحت في إيصال العشرات من أعضائها إلى مناصب هامة في إدارة ترامب. ومن أبرز هؤلاء إدوارد برويت الذي تولى إدارة وكالة حماية البيئة، وبيتسي ديفوس وزيرة التعليم، وميك مولفاني مدير مكتب الإدارة والموازنة، بالإضافة إلى انضمام 66 شخصاً آخرين من موظفي المؤسسة إلى الإدارة.²

المطلب الثالث: (دونالد ترامب) النشأة الاجتماعية والتكوين الشخصي والنفسي

أولاً: نشأته الاجتماعية

وُلد دونالد ج. ترامب في الرابع عشر من يونيو عام 1946 بمدينة كوينز في ولاية نيويورك، لعائلة ثرية كان فيها الرابع بين خمسة أطفال. تميز في طفولته بالعدوانية، مما دفع والده إلى إلحاقه بالأكاديمية العسكرية في نيويورك لتوجيه هذه العدوانية نحو تحقيق النجاح والتفوق. تلقى تعليمه المبكر هناك، ثم التحق بكلية وارتون لإدارة الأعمال في جامعة بنسلفانيا، حيث تخصص في مجالي التجارة والتمويل.³

¹ Jonathan Mahler, "How One Conservative Think Tank is Stocking Trump's Government," The New York Times Magazine: <https://tinyurl.com/26p8fmpk>

² Ibid

³ President Donald J. Trump, The National Archives and Records Administration, Available at the link: urlr.me/PeWEgs, Access date: (07 april2026).

وبعد تخرجه من الجامعة عمل في شركة والده المتخصصة بالعقارات وكانت له قدرة جيدة على إدارتها وتطويرها لتكون لديهم العديد من الأبراج العالية والمباني الكبيرة في مناطق مختلفة من الولايات المتحدة، وتميزت مسيرته في الانتقادات ففي عام (1973) اتهمت وزارة العدل الأمريكية شركة (ترامب) بالتميز ضد المستأجرين من أصل إفريقي، رغم أن الشركة لم تعترف بالذنب في هذه الادعاءات إلا أنها حسمت الأمر بالموافقة على تأجير عدد كبير من الشقق للمستأجرين السود من أصل إفريقي¹.

وفي سياق عمله التجاري تعرض إلى أزمات مالية خلال أعوام (1990) (2005) إلا أنه استطاع النهوض والعمل من جديد، كان (ترامب) مشهوراً في الولايات المتحدة بسبب تقديمه لبرنامج الواقع (The apprentice) بين أعوام (2004-2017)، رغم نجاحه المادي والإعلامي إلا أنه لم يتقلد أي منصب حكومي واقتصر نشاطه على تقديم التبرعات لبعض المرشحين مثل: تأييد جون ماكين الذي نافس باراك أوباما على الرئاسة عام 2008².

لكنه لم يستبعد فكرة العمل في الحكومي الأمر الذي أكدّه الصحفي الأمريكي **بوب وودرو Bob Woodrow** في كتاب الحرب قائلاً: "سأل كارل ترامب عما إذا كان يرى نفسه في دور الخدمة العامة؟ قال ترامب لا اعتقد ذلك لكنني لست متأكداً، أنا صغير من الناحية النظرية إحصائياً، لدي وقت طويل متبقي³.

في عام (2015) أعلن ترشحه للرئاسة وحصل على ترشيح الحزب الجمهوري في (تموز 2016) ودخل السباق الانتخابي وتمكن من الانتصار على السياسية الأمريكية المخضمة **هيلاري كلينتون** (ليكون الرئيس

¹ د. منار عز الدين محمود، "الأسس الفكرية والمرجعيات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب"، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، 8 فبراير 2026، تم الاطلاع عليه يوم 2026.05.08 على الموقع <https://11nq.com/exyltl0>

² يوسف تفرين وعبد السلام الشامخ، دونالد ترمب.. مسيرة التحدي تتوج بعودة إلى حكم البيت الأبيض، **الشرق new**، متاح على الرابط <https://11nq.com/lnk6ggs>، تاريخ الدخول: 06/04/2026

³ بوب وودرو، الحرب، ترجمة: محمد عثمان خليفة، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2024، ص 15.

الخامس والأربعين للولايات المتحدة، في عام (2019) صوت مجلس النواب الأمريكي على عزل (ترامب) بتهمة إساءة استخدام السلطة لكنه تحدى ذلك فيما بعد برأته محكمة مجلس الشيوخ من التهم الموجهة له¹.

ثانيا: دونالد ترامب من زاوية علم النفس

يعد **ترامب** واحداً من أكثر القادة الأمريكيين إثارة للجدل، ليس بسبب مواقفه السياسية ومبنياته الفكرية بل بسبب السمات النفسية الخاصة التي يحظى بها والتي انعكست على أسلوبه في الإدارة والاتصال واتخاذ القرار. بحسب مختصين في علم النفس فإن الخطابات العلنية للرئيس الأمريكي وتصريحاته وكتاباتاته تظهر نمطا ثابتا من ما يسمى (البحث المستمر عن الاعجاب) وهو أحد المؤشرات المهمة في تحليل الشخصية النرجسية، إذ يركز **ترامب** على الظهور الإعلامي وإبراز إنجازاته ويحرص على تقديم ذاته بوصفه صاحب قرارات استثنائية وقدرات غير مسبقة وأن أقواله وأفعاله تظهر عدم قدرته على تقبل وجهات نظر مختلفة وغضبه الشديد منها². ويبدو أن ذهنيته كرجل أعمال ووجه إعلامي انعكست على رؤيته للعلاقات الخارجية في تفسير العديد من السمات المحيرة لشخصية (دونالد ترامب)، من تأثيره الكاريزمي على ملايين الأمريكيين³.

ومن منظور علم النفس الاجتماعي يمكن القول إن الرئيس الأمريكي يوظف ما يسمى بـ(الكاريزما الشعبوية) التي تبنى على مخاطبة الغرائز والمخاوف العامة أكثر من مخاطبة البرهان العقلاني، فقد استخدم خلال حملاته

¹ محمد عبد العظيم الشيمي، محددات سياسات دونالد ترامب في الشرق الأوسط للتعامل مع الإرهاب، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية العدد 2، كلية التجارة/ جامعة حلوات، 2017، ص302.

² Vicente E. Caballo, Un Analisis Psicologico de Donald Trump: Behavioral Psychology, Psicología Conductual (España, Universidad de Granada, Issus 1, 2017) P P228- 229.

³ Dan P. McAdams, The Episodic Man: How a Psychological Biography of Donald J. Trump Casts New Light on Empirical Research Into Narrative Identity, Europe's Journal of Psychology (USA, Northwestern University, Issus17,2021)P 197.

الانتخابية سرديات تعزز الانقسام وتقدم الآخر كمصدر تهديد للولايات المتحدة، الأمر الذي يعكس تفكيراً نحو الميل الثنائي نحن والآخرون لنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى¹.

وأظهرت نتائج دراسة حديثة نشرتها الباحثتان الإيرانيتان (ياسمين موباسري وزهرة نصرت)، أن أسلوب (ترامب) القيادي سواء قبل وصوله إلى السلطة أو بعده يظهر اتساقاً قوياً في سماته المعرفية والقيادية، فعلى الرغم من التحول الكبير في دوره (من رجل تجارة ومال وإعلام إلى رجل سياسة) ظل نهجه القيادي ثابت ويميل إلى تحدي القيود البيئة بدلاً من التكيف معها، كما أن قيادته مدفوعة بنهج فردي يركز على السيطرة الشخصية وتجاهل التأثيرات الخارجية بدلاً من الاستجابة للتغيرات الطارئة هذا الجمود المعرفي جعله في كثير من الأحيان عاجز عن اتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب².

وعليه يظهر (ترامب) كشخصية معقدة تجمع بين عناصر الشعبوية، الهيمنة، والرجسية والتي إنعكست بشكل وبآخر على سياسته الخارجية.

المطلب الرابع: توجهات ترامب السياسية

رؤية دونالد ترامب للسياسة الخارجية

تبنى رؤية ترامب السياسية توجهاً يقوم على رفض تحمل الولايات المتحدة أعباء حماية الآخرين أو الإنفاق على شؤونهم الدفاعية، مفضلاً دفعهم نحو الاعتماد على أنفسهم. تنطلق هذه الرؤية من نزعة انعزالية تهدف إلى

¹ Ibid. p180

² Yasamin Mobaseri, Zohreh Nosrat, Cognitive Characteristic and Crisis Behaviour: An Analysis of Donald Trump's Leadership Style and Operational Code in the Time of Crisis, Journal of World Sociopolitical Studies (Tehran, University of Tehran, Issus9, 2025)P P:111-113.

استعادة "عظمة أمريكا" عبر ممارسة نوع من الهيمنة المباشرة على الحلفاء والتشكيك في جدوى المؤسسات الدولية.

ومع ذلك، لا تُعد هذه السياسة وليدة اللحظة، بل تمتد جذورها إلى ممارسات رؤساء سابقين مثل رونالد ريغان وجورج بوش الابن، خاصة في جوانبها المتعلقة بتجاوز الأعراف الدبلوماسية التقليدية والإجماع الدولي¹.

وقد اعتمد الرئيس دونالد ترامب فور توليه سدة الحكم استراتيجية خارجية تهدف إلى إعادة صياغة دور الولايات المتحدة في العالم، متبنياً شعارات تدعو إلى التركيز على الداخل والحد من الانغماس في القضايا الدولية التي لا تخدم المصالح الأمريكية المباشرة. وقد اتسم نهجه بوعي "استعلائي" يضع القوة الأمريكية فوق أي اعتبار، متجاوزاً في كثير من الأحيان الأطر والتعهدات والاتفاقيات الدولية التي اعتبرها "محففة" بحق بلاده.

تجلت هذه الرؤية بوضوح في خطاب تنصيبه عام 2017، حينما أعلن تحولاً جذرياً في فلسفة الحكم قائلاً: "نحن اليوم لا ننقل السلطة من إدارة إلى أخرى أو من حزب إلى آخر فحسب، بل ننقلها من العاصمة واشنطن لنعيدها إلى الشعب الأمريكي"².

وكانت من أبرز محاور توجهاته السياسية :

¹ برتران بادى ودومينيك فيدال، نهاية الزعامة الأمريكية: أوضاع العالم 2020 ترجمة مروة نصير، ط1، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2020 ص112-113

² عبد الرحمن يوسف عبد العزيز علي، الترامبية عقيدة موجهة للسياسة الخارجية الأمريكية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية القاهرة، جامعة حلوان، العدد 2، 2024، ص603

1-الهجرة:

تعد سياسات الهجرة أحد أبرز المحاور التي جسدت فلسفة دونالد ترامب السياسية، حيث اتسمت بالتشدد والقطيعة مع الإرث الأمريكي التقليدي كدولة قائمة على المهاجرين.

احتلت قضية الهجرة مكانة مركزية في أجندة إدارة ترامب، حيث تم تصويرها كأحد أكبر التهديدات الوجودية التي تواجه استقرار الولايات المتحدة ومستقبلها الاقتصادي والثقافي. وانعكس هذا التوجه في سلسلة من

الإجراءات والقرارات التنفيذية الصارمة التي هدفت إلى تحويل الحدود إلى حصن منيع من خلال عدة إجراءات أبرزها¹:

- الجدار الحدودي :
- تبنى مشروع بناء جدار عازل على الحدود مع المكسيك كرمز مادي لوقف التدفقات غير النظامية، معتبراً إياه ضرورة قصوى للأمن القومي.
- حظر السفر: (Travel Ban)
- أصدر أوامر تنفيذية تقيد دخول مواطني عدة دول (ذات أغلبية مسلمة)، وهي الخطوة التي أثارت جدلاً قانونياً وحقوقياً واسعاً.
- سياسة "الصفير تسامح:

¹ جهاد وائل صلاح الدين نفاذ، عبد الرحمن أحمد فكري يوسف و آخرون، تأثير صعود اليمين الشعبوي في السياسة الخارجية دراسة لحالي: الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، المركز الديمقراطي العربي، (11 حزيران 2025)، أنظر في الرابط urlr.me/8uz6GM :تاريخ الدخول:

تضمنت إجراءات قاسية شملت فصل الأطفال عن ذويهم في مراكز الاحتجاز الحدودية، وتكثيف عمليات الترحيل الجماعي للمهاجرين غير الشرعيين.

• الخطاب التحذيري :

- اعتمد ترامب لغة سياسية غير مألوفة في التاريخ الأمريكي الحديث، حيث وصف المهاجرين بأنهم
- تحديد مباشر للهوية الثقافية والأمن الداخلي، متجاوزاً السردية التقليدية التي تحتفي بأمريكا كـ "أمة من المهاجرين.

الأثر السياسي والاجتماعي:

أدت هذه السياسات إلى إحداث انقسام حاد في المجتمع الأمريكي؛ فبينما رأى فيها أنصاره استعادة لسيادة القانون وحماية للوظائف، اعتبرها الخصوم والحقوقيون انتهاكاً للقيم الإنسانية وللمبادئ التي تأسست عليها الولايات المتحدة.

فقد طغت شخصيته الاقتصادية على هذا الجانب إذا اعتبر المهاجرين أعباء إضافية على الداخل الأمريكي. بينما قلص المساعدات الخارجية التي كانت تصنف كأداة مهمة من أدوات التأثير الدولي¹.

¹ أحمد محمد إبراهيم العايدي، صنع القرار السياسي الأمريكي وسيكولوجية رئيس الدولة: دراسة مقارنة للرئيسين دونالد ترامب وجو بايدن، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، مصر، كلية السياسة والاقتصاد/ جامعة السويس، العدد 1، 2024، ص703.

2-التعامل مع المؤسسات الدولية

اتخذت إدارة ترامب موقفاً مُتحفظاً ورافضاً للانخراط في المؤسسات الدولية متعددة الأطراف، انطلاقاً من رؤية ترى أن هذه الأطر المؤسسية تُشكّل قيلاً بنيوياً على السيادة الوطنية الأميركية، وتُفضي إلى تغليب الالتزامات الدولية على الأولويات الداخلية للمواطن الأميركي. وقد انعكس هذا التوجه عملياً في توجيه انتقادات حادة

لمنظمة التجارة العالمية بوصفها أداةً لتكريس اختلالات تجارية تضرّ بالاقتصاد الأميركي، فضلاً عن التهديد بالانسحاب من حلف شمال الأطلسي (الناتو) بحجة عدم تكافؤ أعباء الإنفاق الدفاعي بين الحلفاء.

وتتأصل هذه المواقف في المرتكزات الفكرية لعقيدة "أميركا أولاً"، التي تنطلق من فرضية مفادها أن المنظمات الدولية على الرغم من كونها نتاجاً للهندسة المؤسسية الأميركية ذاتها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد تحوّلت إلى أدوات تُقوّض الإرادة الديمقراطية الوطنية وتُضعف قدرة الدولة على ممارسة سيادتها الكاملة في صنع القرار. وعليه، فإن استعادة هذه السيادة، وفق هذا المنظور، تستلزم إعادة تقييم شاملة لطبيعة الارتباط بهذه المؤسسات، والتحلل من الالتزامات التي تحدّ من الاستقلالية الأميركية في رسم توجهات سياستها الخارجية¹.

3- سياساته الاقتصادية

تتسم السياسة الخارجية لإدارة (دونالد ترامب) بكونها انعكاساً لمرجعياته في عالم المال والأعمال، حيث تمت

¹ عبد الرحمن يوسف عبد العزيز علي، مصدر سبق ذكره، ص 806

"اقتصادية" الفعل الدبلوماسي وتحويله إلى أداة لتحقيق مكاسب مادية مباشرة. ويمكن تفكيك هذا النهج عبر الأبعاد التالية¹:

1. المرجعية الاقتصادية كمنطلق للقرار السياسي

يُحلل السلوك الخارجي لترامب من منظور "الواقعية الاقتصادية"؛ إذ أدت خلفيته في قطاع الأعمال إلى تغليب منطق "الربح والخسارة" على التحالفات الاستراتيجية التقليدية. وبناءً عليه، لم تعد العلاقات الدولية تُقاس بمدى التوافق الأيديولوجي أو القيم المشتركة، بل بمدى مساهمتها في تعزيز الاقتصاد الوطني الأمريكي وميزاتها التجاري².

3. فلسفة "الحماية الجديدة" (Neo-Protectionism)

تبنّت الإدارة نهجاً حمائياً راديكالياً قطع مع إرث "الليبرالية الجديدة" والأسواق المفتوحة. تمثلت هذه السياسة في:

- التوظيف السياسي للأدوات الجمركية: استخدام فرض الضرائب والرسوم الجمركية ليس فقط كإجراء اقتصادي، بل كأداة ضغط (Leverage) لإعادة صياغة الاتفاقيات التجارية.
- تجاوز منطق التحالفات: شملت هذه الإجراءات العقابية "الحلفاء الاستراتيجيين" بذات القدر الذي شملت به المنافسين، انطلاقاً من مبدأ أن العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة (من وجهة نظره) تمثل تهديداً للسيادة المالية الأمريكية.

¹ أحمد محمد إبراهيم العائدي، مصدر سبق ذكره، ص 703.

² نفس المرجع السابق

3. عولمة "الصفقة (The Art of the Deal)"

تم استبدال الدبلوماسية المؤسسية المتعددة الأطراف بـ "دبلوماسية الصفقات الثنائية". ترى هذه الرؤية الأكاديمية أن السياسة الخارجية لترامب سعت إلى تفكيك الارتباطات الجماعية التي تمنح الحلفاء حماية اقتصادية، واستبدالها بتفاعلات "صفرية" تضمن استعادة التدفقات المالية للداخل الأمريكي تحت شعار "إعادة الإعمار الوطني"¹.

المبحث الثاني: المصالح الأمريكية في عهد ترامب على دول الخليج العربي

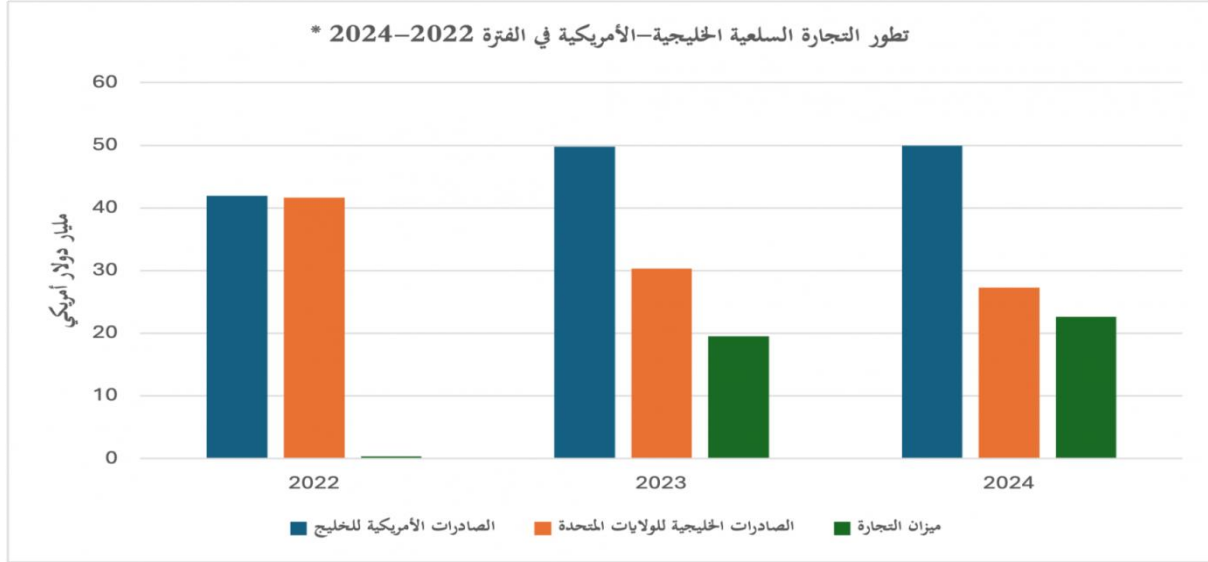
المطلب الأول: المصالح التجارية

دول الخليج العربي هي ست دول عربية تقع في شبه الجزيرة العربية وتطل على الخليج العربي، وهي: المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، دولة الكويت، دولة قطر، ومملكة البحرين. (انظر الملحق رقم 01) وتشترك هذه الدول جميعها في عضويتها في منظمة "مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، بالإضافة إلى ارتباطها بحدود جغرافية، وخصائص اقتصادية، وروابط اجتماعية وثقافية مشتركة في ظل ازدهار العلاقات الخليجية-الأمريكية على جميع المستويات، فإن نظرة متعمقة لتطور علاقتهما الاقتصادية تكشف حجم مساهمة روابط التجارة والاستثمار في تعزيز أواصر هذه العلاقات. كما يمكن لهذه النظرة أن تُسهم في استشراف مسار هذه العلاقات خلال إدارة ترامب الثانية، وقبل ذلك، ستركز الأهمية البالغة التي تحملها زيارة الرئيس ترامب الحالية للمنطقة بالنسبة للجانبين.

¹ نفس المرجع السابق نفس المكان

وفي الفترة من 2022 إلى 2024، شهدت التجارة بين دول الخليج والولايات المتحدة تطورًا كبيرًا كما هو

موضح في الشكل رقم 02:



مصدر بيانات الشكل واردة في: www.trademap.org

على الرغم من أن الشكل السابق يُظهر أن التجارة السلعية بين دول الخليج والولايات المتحدة بلغت قرابة 80 مليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية، فإن الميزان التجاري كان يميل من حيث القيمة لصالح الولايات المتحدة. كما يعكس هيكل التجارة ومكوناتها الأهمية النسبية للصادرات النفطية الخليجية إلى السوق الأمريكية، مقابل الأهمية النسبية لصادرات الولايات المتحدة من المركبات، والأجهزة الميكانيكية، والمعدات الكهربائية، والطائرات. ورغم ارتفاع تكاليف النقل بسبب المسافة بين السوقين، تُظهر بيانات التجارة البينية أن واردات الخليج من السلع الأمريكية الصنع تشكل نحو 6.2% من إجمالي وارداتها من العالم، في حين تمثل صادرات الولايات المتحدة إلى الخليج حوالي 2.5% من إجمالي صادراتها العالمية (استنادًا إلى بيانات عام

2023.¹

¹ راجع في ذلك بيانات خريطة التجارة المنشورة في موقعه الإلكتروني في الرابط الآتي: www.trademap.org

الفصل الثاني : السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهات مصالحها في عهد الرئيس دونالد ترامب

وفيما يخص قيم التجارة السلعية الأمريكية مع كل من اقتصاد دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية وقطر، يوضح الجدول رقم 3 التالي أهم مؤشراتهما خلال عام 2024:

التجارة السلعية	الصادرات الأمريكية	الواردات الأمريكية
دولة الإمارات العربية	26.9	7.8
المملكة العربية السعودية	13.1	13.1
قطر	3.8	1.8

بيانات الجدول مأخوذة من موقع خريطة التجارة في الرابط التالي: www.trademap.org

ويُرجَّح أن ميل الميزان التجاري الأمريكي لصالح الولايات المتحدة مع دول الخليج بشكل عام، ومع كل من الدول الثلاث بشكل خاص، هو ما يفسر إدراج هذه الدول ضمن الحد الأدنى من التعريفات الجمركية المتبادلة التي أقرها الرئيس ترامب في مطلع أبريل 2025؛ فبينما فرضت تعريفات بلغت نسبتها نحو 70% على بعض الدول الأخرى، خضعت دول الخليج الثلاث لمعدل تعريفات قدره 10%.¹

وما ينطبق على مؤشرات التجارة الخليجية-الأمريكية ينطبق كذلك على توجهات الاستثمارات المشتركة، والتعاون الفني والتقني، فضلاً عن التحالفات والشراكات الاقتصادية طويلة الأجل. فبنظرة سريعة على الشراكة الاستثمارية بين الإمارات والولايات المتحدة، يتضح أنها بلغت من العمق والمتانة درجة تجعلها ذات طابع استراتيجي، وتتمثل ملامحها العامة في الآتي:²

¹ <https://www.bbc.com/news/articles/c5ypxnnyg7jo>

² الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية.. شراكة تنشُد التنمية وتعزِز الاستقرار العالمي، "وكالة أنباء الإمارات (وام)، 17 مارس 2025 تم

الاطلاع عليه يوم 2026.04.03 على الرابط <https://2u.pw/JmFii>

ففي الفترة الممتدة بين 2018 و2023، بلغت استثمارات دولة الإمارات في الولايات المتحدة نحو 3.7 مليارات دولار، في حين وصلت الاستثمارات الأمريكية في الإمارات خلال الفترة نفسها إلى حوالي 9.5 مليارات دولار.

ويحتل التعاون التكنولوجي موقع الصدارة في العلاقات الاقتصادية بين الإمارات والولايات المتحدة، وهو ما يتجلى في طبيعة القطاعات الرئيسية التي توجه إليها الاستثمارات الإماراتية المباشرة في أمريكا، وتشمل: الطاقة المتجددة، والاتصالات، والطاقة، والعقارات، والخدمات البرمجية، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات. كما يبرز الذكاء الاصطناعي كقطاع محوري في الاستثمارات الأمريكية داخل الاقتصاد الإماراتي، في ظل تحالف قوي بين الشركات الإماراتية الرائدة في هذا المجال، وعلى رأسها مجموعة G42، وشركة مايكروسوفت، التي قامت مؤخراً باستثمار استراتيجي في المجموعة بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي.

المطلب الثاني : المصالح الاقتصادية

تُعد الصفقات الاقتصادية الضخمة التي أُعلن عنها قبيل زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى كل من المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وأثناء انعقادها، مؤشراً على الأبعاد الاستراتيجية العميقة التي حملتها هذه الزيارة. فبينما تستحق هذه الصفقات وصفها بـ"التاريخية" من حيث قيمتها المالية غير المسبوقة، فإن ما يزيد من أهميتها هو تركيز جزء كبير منها خاصة في الحالة السعودية والإماراتية على مجالات التكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي.

خفض سعر النفط كسلاح دبلوماسي

أعلن الرئيس ترامب عن خطة للضغط على السعودية ومنظمة "أوبك" لخفض أسعار النفط عالمياً. وتستند هذه الرؤية إلى قناعة بأن خفض الأسعار سيؤدي إلى تخفيف منابع تمويل الحرب الروسية، مما سيجبر موسكو على إنهاء العمليات العسكرية في أوكرانيا بشكل فوري نتيجة تراجع إيراداتها من الخام والغاز¹.

الأدوات والآليات المقترحة

• **زيادة المعروض:** يتجه ترامب لطلب زيادة الإنتاج من كبار المنتجين لكسر السعر الحالي (نحو 78

دولاراً لبرميل برنت).

• **خطة الطاقة المحلية:** أعلن ترامب "حالة الطوارئ الوطنية للطاقة" في أمريكا، شملت:

إلغاء حوافز الطاقة المتجددة.

توسيع نطاق التنقيب والاستكشاف عن النفط والغاز في الأراضي الأمريكية لتعزيز الإنتاج المحلي.

التحديات الراهنة في سوق النفط

تتصادم طموحات ترامب مع المعطيات الحالية في السوق العالمية، وأبرزها:

1. تحالف "أوبك بلس": تلتزم السعودية وروسيا حالياً باتفاقية لخفض الإنتاج بمقدار 3.7 ملايين برميل

يوميّاً (مستمرة حتى نهاية 2025) للحفاظ على توازن الأسعار.

¹ "ترامب: سنطلب من السعودية و'أوبك' خفض أسعار النفط، وكالة الأناضول، تم الاطلاع عليه يوم 2026.05.02 على الرابط

2. حجم الإنتاج : تصدر الولايات المتحدة الإنتاج العالمي بـ 13.4 مليون برميل يومياً، تليها روسيا

والسعودية بمتوسط 11 مليون برميل لكل منهما، مما يجعل التنسيق مع الرياض حاسماً لأي تغيير في

الأسعار.¹

ولقد برزت المصالح الاقتصادية في عهد الرئيس ترامب على دول الخليج العربي من خلال عدة

صفقات كالآتي:

1- المملكة العربية السعودية

في يناير 2025، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن التزام المملكة العربية السعودية باستثمار

600 مليار دولار في الولايات المتحدة على مدى أربع سنوات، مما يعكس مساعي البلدين لتعزيز علاقتهما

الثنائية. من جانبه، يواصل ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان جعل تنويع الاقتصاد السعودي بعيداً

عن النفط أولوية قصوى، وذلك في إطار رؤيته الاستراتيجية "رؤية 2030". ولهذا الغاية، حرص ولي العهد

على استقطاب قادة الأعمال الأمريكيين، حيث حضر كل من إيلون ماسك، وسام ألمان (الرئيس التنفيذي

لـ OpenAI)، ولاري فينك (رئيس BlackRock) منتدى الاستثمار الذي عُقد يوم الثلاثاء.

وفيما يلي أبرز الصفقات التي أُعلن عنها خلال زيارة ترامب حتى الآن²

أولاً: شراكة AMD بقيمة 10 مليارات دولار

¹ Ibid.

² <https://www.businessinsider.com/trump-saudi-arabia-trip-deals-tech-middle-east-nvidia-amazon-2025-5>

أعلنت شركة AMD، المنافس الرئيسي لـ Nvidia، عن شراكة مع شركة "Humain" بقيمة تصل إلى 10 مليارات دولار على مدى خمس سنوات، لتطوير بنية تحتية تشمل "شبكة من مراكز الحوسبة القائمة على الذكاء الاصطناعي الممتدة من المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة".

ثانياً: أمازون وبناء "منطقة الذكاء الاصطناعي"

تخطط Amazon Web Services (AWS) لاستثمار أكثر من 5 مليارات دولار لبناء ما تسميه "منطقة الذكاء الاصطناعي" في السعودية، وهي الأولى من نوعها، حيث ستوفر بنية تحتية معقدة تشمل خوادم مزودة برقائق تهدف إلى تقديم تدريب واستدلال أسرع للذكاء الاصطناعي. ويأتي هذا الإعلان بعد إعلان سابق في عام 2024 عن استثمار AWS أكثر من 5.3 مليار دولار لإحضار مراكز بيانات إلى المملكة بحلول عام 2026.

ثالثاً: دعم جوجل لصندوق الذكاء الاصطناعي في السعودية

أعلنت جوجل عن دعمها لصندوق استثمار الذكاء الاصطناعي التابع لشركة رأس المال الاستثماري السعودية STV، بقيمة 100 مليون دولار. سيستثمر هذا الصندوق في شركات ناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأكدت جوجل في منشور لها أن هذا الدعم يمثل التزاماً قوياً بتعزيز النظام البيئي للذكاء الاصطناعي في المنطقة.¹

رابعاً: صفقة Supermicro بقيمة 20 مليار دولار

¹ Ibid.

وقّعت شركة Supermicro (المتخصصة في تطوير الخوادم ومقرها كاليفورنيا) شراكة متعددة السنوات بقيمة 20 مليار دولار مع شركة "داتا فولت" السعودية لمراكز البيانات (التي تأسست عام 2023). تشمل الصفقة عمليات تصنيع وتشغيل ستُجرى في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.¹

خامساً: شركة إنفيديا وتوريد الرقائق للسعودية

كجزء من خطط السعودية الطموحة لتصبح رائدة إقليمياً في مجال الذكاء الاصطناعي، ستدخل شركة إنفيديا الأمريكية ما لا يقل عن 18,000 من وحدات معالجة الرسومات (GPU) من طراز Blackwell إلى المملكة، وذلك ضمن مرحلة نشر أولية تشمل شركة "Humain" - وهي شركة تابعة جديدة للذكاء الاصطناعي أنشأها صندوق الثروة السيادية السعودي. تهدف "Humain" إلى بناء ما يُسمى "مصانع الذكاء الاصطناعي"، مع خطط لاستخدام مئات الآلاف من وحدات معالجة الرسومات الأكثر تطوراً من Nvidia خلال السنوات الخمس المقبلة.²

2-قطر

في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي، أعلنت دولة قطر عن التزام استثماري بلغت قيمته 1.2 تريليون دولار. وقد تكللت الزيارة الرسمية للرئيس السابق ترامب إلى الدوحة بإبرام حزمة من الاتفاقيات والصفقات التجارية، تجاوزت قيمتها الإجمالية 243.5 مليار دولار، وتوزعت وفقاً للبند الآتية³:

¹ Ibid.

² <https://nvidianews.nvidia.com/news/humain-and-nvidia-announce-strategic-partnership-to-build-ai-factories-of-the-future-in-saudi-arabia>

³ <https://www.bloomberg.com/news/articles/2025-05-14/us-announces-more-than-243-billion-in-deals-with-qatar?sref=BtkSCofS>

وعلى صعيد التعاون القطاعي، أبرمت الخطوط الجوية القطرية اتفاقية استراتيجية بقيمة تقدر بنحو 96 مليار دولار لاقتناء ما يصل إلى 210 طائرة من طرازات 'بوينغ' (Boeing) 'الأمريكية' وتصنف هذه الصفقة كأكبر طلبية شراء للطائرات عريضة البدن في تاريخ الصناعة، والطلب الأضخم عالمياً لطراز 787 دريم لاينر¹.

وفي سياق متصل، كشف جهاز قطر للاستثمار (QIA) عن خطة توسعية لضخ استثمارات إضافية بقيمة 500 مليار دولار في السوق الأمريكية خلال العقد المقبل. وترتكز هذه الاستراتيجية الاستثمارية على قطاعات التقنيات الناشئة، لاسيما الذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية للبيانات، والرعاية الصحية؛ بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة نحو تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية وإعادة توطين الصناعات الحيوية.

3- الصفقات الأمريكية الاماراتية²

بالتوازي مع الإعلان الإماراتي عن التزامات استثمارية استراتيجية بقيمة 1.4 تريليون دولار في الأسواق الأمريكية على مدار العقد المقبل، شهدت الزيارة الرسمية للرئيس ترامب إلى دولة الإمارات العربية المتحدة إبرام اتفاقيات تجارية وصفقات مباشرة تجاوزت قيمتها الإجمالية 200 مليار دولار. وقد استهدفت هذه الشراكات مجموعة من القطاعات الاقتصادية الحيوية والرائدة، والتي شملت الآتي³:

1. قطاع النقل الجوي:

¹ Ibid.

² <https://www.bloomberg.com/news/articles/2025-05-15/trump-touts-200-billion-in-uae-deals-in-wrapping-mideast-trip?srnd=homepage-middle-east&sref=BtkSCofS>

³ <https://www.reuters.com/world/middle-east/trump-heads-uae-it-hopes-advance-ai-ambitions-2025-05-15/>

إعلان شركة "الاتحاد للطيران" عن التزام استثماري بقيمة 14.5 مليار دولار، مخصص لاقتناء 28 طائرة من شركة "بوينج" الأمريكية، في خطوة تهدف إلى تحديث أسطولها الجوي وتعزيز كفاءته التشغيلية.

2. قطاع الطاقة والصناعات التحويلية:

- تفعيل أطر التعاون بين شركة أدنوك (ADNOC) ومجموعة من المؤسسات الأمريكية الرائدة في قطاع الهيدروكربونات، عبر مشاريع توسعية لإنتاج النفط والغاز الطبيعي تقدر قيمتها بنحو 60 مليار دولار.

- تطوير مشروع مصهر الألمنيوم الأولي في ولاية أوكلاهوما من قبل شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، بتكلفة استثمارية بلغت 4 مليارات دولار. ويتزامن ذلك مع مبادرة مشتركة بين الشركة ومجلس التوازن للاستثمار في مشروع "الجاليوم"، بهدف تأمين سلاسل التوريد للمعادن الحيوية داخل الولايات المتحدة.

3. التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي:

- إبرام اتفاقية مع شركة "كوالكوم" (Qualcomm) الأمريكية لتأسيس مركز هندسي عالمي في أبوظبي، يركز مهامه على أبحاث الذكاء الاصطناعي وتطوير البنية التحتية لمراكز البيانات.
- إطلاق مبادرة مشتركة لإنشاء مجمع متطور للذكاء الاصطناعي من قبل شركة (G42) بالتعاون مع شركاء تقنيين من الولايات المتحدة؛ حيث يستهدف المشروع توفير سعة حوسبية تصل إلى 5 جيجاواط، ليكون بمثابة منصة إقليمية رائدة لمزودي خدمات الحوسبة السحابية فائقة النطاق (Hyperscale).

4. الأمن السيبراني والخدمات السحابية:

- تعزيز منظومة الحوسبة السحابية السيادية في دولة الإمارات من خلال تعاون استراتيجي يجمع بين شركة "أمازون ويب سيرفيسز (AWS)"، ومجموعة (e&)، ومجلس الأمن السيبراني الإماراتي، بما يضمن رفع معايير الأمان والرقمية في الخدمات العامة¹.

المطلب الثالث : المصالح الأمنية

1. السعودية: صفقات تاريخية وأرقام قياسية

- توجت الرياض علاقتها بواشنطن بتوقيع أضخم حزمة تعاون دفاعي في التاريخ بقيمة تناهز 142 مليار دولار. هذه الحزمة لا تشمل العتاد التقليدي فحسب، بل تمتد لتشمل:

- السيطرة الجوية: صفقات صواريخ "آي آي أم-120 (AMRAAM)" بقيمة 3.5 مليارات دولار لضمان التفوق النوعي.

- آفاق جديدة: الاستثمار في القدرات الفضائية وأنظمة المعلومات والاتصالات العسكرية المتطورة².

2. قطر: الريادة في الأنظمة المسيرة

¹ Ibid.

² The White House, Fact Sheet: President Donald J. Trump Secures Historic \$600 Billion Investment Commitment in Saudi Arabia, May 13, 2025, <https://2u.pw/v7hQF>.

عززت الدوحة مكانتها كثاني أكبر شريك عسكري لواشنطن عبر صفقات نوعية جعلتها أول مشترٍ دولي لأنظمة دفاعية محددة:

- منظومات MQ-9B الحصول على أحدث الطائرات المسيرة متعددة المهام.
- نظام FS-LIDS سبق القطري في اقتناء هذا النظام المتقدم لمكافحة الطائرات المسيرة.
- قاعدة العديد :بيان نوايا باستثمارات مشتركة ضخمة (38 مليار دولار) لتطوير البنية التحتية للقاعدة الجوية والأمن البحري¹.

3. الإمارات: الشريك الجوي الاستراتيجي

واصلت الإمارات دورها كشريك دفاعي رئيسي بصفقات بلغت 1.4 مليار دولار، ركزت بشكل أساسي على تحديث الأسطول الجوي الذي أصبح ضروريا والمجهز بأحدث المعدات والأسلحة التي تضمن حماية أمنها القومي من التهديدات الخارجية المتطورة².

تُشير هذه التحركات (وخاصة زيارة الرئيس ترامب لقاعدة العديد في مايو 2025) إلى عدة حقائق جيوسياسية:

تجديد الالتزام :إنهاء مرحلة "الشكوك" التي سادت في الإدارات السابقة حول مدى جدية واشنطن في

¹ The White House, "Fact Sheet: President Donald J. Trump Secures Historic \$1.2 Trillion Economic Commitment in Qatar," May 14, 2025, <https://shorturl.at/gfdzC>.

² Ellen Michel, "State Department approves \$1.4B helicopters, F-16 parts sale to UAE," The Hill, May 13, 2025, <https://shorturl.at/3oXuR>

حماية أمن الخليج¹.

- إستراتيجية "الحماية المشتركة": تحول التصريحات السياسية إلى أفعال ملموسة تحت شعار "سنحمي الشرق الأوسط"، مع التركيز على استعادة الهيمنة الأمريكية التي اهتزت سابقاً².
- التوطين والتدريب: الانتقال من مرحلة التوريد إلى مرحلة الدعم المكثف لبناء قدرات ذاتية للقوات المسلحة الخليجية، بما يتماشى مع رؤى التطوير الوطنية مثل رؤية 2030.

الخلاصة :

إن حجم هذه الاستثمارات العسكرية (التي تتجاوز بمراحل ما قُدم في 2017) يعكس رغبة مشتركة في بناء "درع إقليمي" متطور تقنياً، يضمن الاستقرار السياسي ويحرك عجلة الاقتصاد في آن واحد.

المطلب الرابع : تداعيات وانعكاسات الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية على المصالح

الأمريكية في دول الخليج العربي

تُمثل المواجهة العسكرية (الأمريكية-الإسرائيلية) المحتملة ضد إيران تحولاً استراتيجياً يُصنف كـ "حرب الخليج الرابعة"، بالنظر إلى تداعياتها التي قد تتجاوز في خطورتها الحروب الثلاث السابقة (العراقية-الإيرانية، غزو الكويت، واحتلال العراق). ورغم تبني دول الخليج تاريخياً لسياسة "الدبلوماسية الوقائية" والنأي بالنفس، إلا

¹ David B. Roberts, "Re-Examining the Foundations of US-Gulf Relations," Middle Eastern Studies, January, 1-12, 2025. doi:10.1080/00263206.2025.2453428.

² ترامب: سنحمي الشرق الأوسط... ونقترب جداً من إبرام اتفاق مع إيران، "العربية"، 15 مايو 2025، تم الاطلاع عليه يوم

<https://bit.ly/4tAnQE0.2026.04.12>

أن هذا النهج بات يواجه تحديات معقدة في ظل بيئة إقليمية مشحونة تحكمها توجهات قيادات راديكالية مثل ترامب وتنتياهو وخامنئي¹.

تُشير التطورات المتلاحقة للمواجهة "الأمريكية-الإسرائيلية" ضد إيران إلى منزلق اقتصادي خطير، خاصة بعد أن انتقلت العمليات العسكرية إلى مرحلة استهداف البنية التحتية للطاقة (آبار النفط وحقول الغاز)، مما ضاعف من وتيرة خسائر الاقتصاد العالمي بشكل غير مسبوق.

وخلال أقل من أسبوعين (13 يوماً)، اتخذ الصراع بعداً استثنائياً كأول مواجهة منذ الحرب العالمية الثانية تضرب في عمق المدن والمنشآت التي تمثل عصب المنظومة الاقتصادية الدولية.

أما على الصعيد العسكري واللوجستي، فقد كشفت الحرب عن حجم استنزاف هائل للقدرات التصنيعية الغربية؛ حيث أنفقت الولايات المتحدة وحدها نحو 5.6 مليار دولار على الذخائر في أول يومين فقط، واستهلكت ما يقارب 1250 ذخيرة (دفاعية وهجومية) خلال أول 36 ساعة. هذا الاستهلاك الكثيف لا

يمثل عبئاً مالياً فحسب، بل يفرض تحدياً صناعياً معقداً يتعلق بالقدرة على توفير المعادن والمواد الخام اللازمة لتعويض هذا المخزون الاستراتيجي في ظل أزمة سلاسل الإمداد الراهنة.

بلغت التقديرات الأولية للتكلفة العسكرية المباشرة التي تكبدتها الولايات المتحدة في الأيام الستة الأولى من الحرب نحو **11.3 مليار دولار**، مع مؤشرات قوية على استمرار تصاعد هذا الإنفاق الملياري.

¹ محمد عز العرب، "تأثيرات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران ودول الخليج،" *المجلة السياسية الدولية*، مؤسسة الأهرام، 8 أبريل/نيسان

وعلى صعيد الخسائر الميدانية واللوجستية، تشير التقارير (وفقاً لقناة "برس تيفي") إلى تضرر كبير في الترسانة الأمريكية شمل:

- أنظمة الدفاع والمنصات: فقدان 150 نظام إطلاق، و 23 وحدة دفاع جوي من طراز "باتريوت".
- سلاح الجو: خسارة 37 طائرة تنوع بين مقاتلات ومروحيات وطائرات مسيرة.
- المخزون الاستراتيجي: تدمير ما يقارب 43% من إجمالي مخزونات الأسلحة الأمريكية المتمركزة في منطقة الشرق الأوسط.¹

كما واجهت واشنطن أزمة حادة في منظومات الإنذار المبكر بفقدان أربعة رادارات من طراز (AN/TPY-2) المرتبطة بنظام "ثاد" (THAAD)، وهو ما أحدث خللاً استراتيجياً دفع القيادة العسكرية الأمريكية إلى سحب وحدات من هذا النظام من جبهات دولية أخرى، أبرزها كوريا الجنوبية، في محاولة لترميم الثغرات الدفاعية المتزايدة في مسرح العمليات الحالي.

تشير الأرقام الصادمة لكلفة المواجهة العسكرية إلى عبء مالي ولوجستي غير مسبوق، حيث يُقدر سعر الرادار الواحد ضمن منظومة "ثاد" (THAAD) بنحو 500 مليون دولار، بينما تتراوح تكلفة الصاروخ

الاعتراضي الواحد ما بين 13 و 15 مليون دولار. وتصل التكلفة الإجمالية للمنظومة الكاملة بمكوناتها التي تشمل الرادار ومحطة التحكم ومنصات الإطلاق الست و 48 صاروخاً إلى نحو 2.73 مليار دولار.

¹ محمد سيد أحمد، "تصاعد كل ساعة.. كم خسرت أمريكا وإسرائيل والخليج من حرب إيران؟"، المرصد، 24 مارس/آذار 2026، تم الاطلاع

عليه 2026.04.05 على الرابط <https://bit.ly/4w6GZ2b>

فيما حذر مسؤول أمني رفيع المستوى من التداعيات الاقتصادية "الجسيمة" التي خلفها التصعيد العسكري المستمر في الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن دول المنطقة تكبدت خسائر فاقت 186 مليار دولار خلال الشهر الأول من الحرب التي تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل على إيران.

وجاء ذلك على لسان عبد الله الدردري، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال مؤتمر صحفي عقده في العاصمة الأردنية عمان. وأضاف الدردري أن استمرار القتال لا يؤدي إلا إلى تفاقم هذه الأضرار، وقال: "نتمنى أن يتوقف القتال غداً، فكل يوم تأخير له آثار سلبية على الاقتصاد العالمي".

وأوضح الدردري أن هذه الخسائر تعادل ما نسبته 6% من الناتج المحلي الإجمالي مجتمعاً لدول المنطقة، محذراً من أن الرقم قد يتجاوز حاجز 190 مليار دولار إذا استمر النزاع بنفس الوتيرة الحالية.

وفقاً للمسؤول الأمني، تتركز التداعيات الاقتصادية الأكبر في دول الخليج العربي، حيث تقدر الخسائر بنحو 168 مليار دولار، في حين تبلغ حوالي 30 مليار دولار في منطقة الشام (المشرق العربي)، مما يعكس مدى اتساع الدائرة الجغرافية المتضررة من تداعيات الحرب.¹

كما تجاوز الرد الإيراني حدود المواجهة المباشرة مع إسرائيل أو القوات الأمريكية، ليمتد إلى شن اعتداءات استهدفت دول الخليج تحت ذريعة ضرب المصالح والخدمات اللوجستية التابعة لواشنطن، وهو ما يُعد تصعيداً نوعياً وانتهاكاً صارخاً لسيادة دول الإقليم.

¹ عبد الله الدردري، "حذرت من تداعيات جسيمة.. تقديرات أسمية لخسائر الشرق الأوسط خلال شهر، *"التلفزيون العربي"*، 31 مارس/آذار

وتسعى طهران من خلال استهداف القواعد العسكرية (انظر الملحق رقم 02) والمنشآت النفطية الحيوية إلى إحداث ارتباك في أسواق الطاقة العالمية لتوليد ضغوط اقتصادية وسياسية دولية. ويعكس هذا السلوك اعتماد إيران على استراتيجية

"الردع غير المتكافئ"، محاولةً تعويض نقص قدراتها العسكرية التقليدية عبر توسيع رقعة الصراع، وهو ما يضع أمن المنطقة واستقرارها الشامل أمام مخاطر كارثية.¹

المطلب الخامس: الرؤية والسيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية ودول الخليج العربي

تشير التقديرات الدولية أن الحرب على إيران لن تقتصر على الأثر اللحظي، بل ستلقي بظلالها الثقيلة على المنطقة بأسرها، ودول الخليج على وجه الخصوص، لفترات طويلة. ومن المتوقع أن تمتد هذه الآثار لسنوات، لتطال البنية الاقتصادية والتوجهات السياسية لهذه الدول، حيث سيتطلب التعافي والعودة إلى مؤشرات الاستقرار السابقة جهوداً حثيثة قد تستغرق شهوراً أو أعواماً طويلة.

تجاوزت فاتورة الحرب التوقعات الاقتصادية لتتحول إلى أزمة إنسانية واجتماعية شاملة؛ فوفقاً لبيانات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بلغت الخسائر المباشرة في المنطقة حاجز 200 مليار دولار، منها حصة كبرى لدول الخليج (تصل إلى 168 ملياراً).²

هذا النزيف المالي واكمه انهيار في سوق العمل بفقدان 3.6 مليون فرد لمصادر دخلهم، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى اتساع رقعة الفقر في المنطقة، خاصة في المجتمعات الأكثر عرضة للأزمات.

¹ عبد العالي حامي الدين، "الاعتداء على الخليج يقوض مبادئ القانون وحسن الجوار"، *الجزيرة*، 7 أبريل/نيسان 2026، على الرابط

<https://bit.ly/4uwBtEx>

² حسام الحداد، "اقتصاد تحت الحصار.. زلزال جيوسياسي يضرب مكتسبات الخليج"، *بوابة العرب (البوابة نيوز)*، 12 أبريل 2026، تم

الاطلاع عليه في 2026.05.02 على الموقع <https://www.albawabhnews.com/5343444>

على الرغم من فداحة النزيف الاقتصادي وتوقعات تفاقمه، أصّر ترامب على المضي قدماً في خياره العسكري ضد إيران، ضارباً بعرض الحائط المناشدات الإقليمية والدولية الداعية لتبني مسار دبلوماسي يحفظ استقرار المنطقة. وحتى حينما أجبرته الضغوط الميدانية والخسائر المتلاحقة على القبول بحدنة مؤقتة وبدء مفاوضات غير مباشرة في باكستان، لم يتخلّ عن نهج التصعيد؛ إذ بادر بفرض حصار بحري على الموانئ الإيرانية. هذا الإجراء دفع طهران للرد بالمثل عبر إغلاق مضيق هرمز مرة أخرى، مجهضاً بذلك حالة التفاوض الهشة التي سادت الأسواق والبورصات العالمية¹.

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مأزقاً اقتصادياً وجودياً إثر تصاعد المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى. فالهجمات التي استهدفت البنية التحتية للطاقة وممرات الملاحة في مطلع مارس 2026، وضعت الطموحات الاقتصادية الخليجية في مهب الريح، خاصة مع إعلان شركة «قطر للطاقة» وقف إنتاجها بالكامل، مما يعكس عمق الضرر الذي طال العمود الفقري لاقتصادات المنطقة.

تأتي هذه الحرب في توقيت عالمي شديد الحساسية؛ حيث يعاني النظام الاقتصادي الدولي من حالة عدم يقين فرضتها السياسات الجمركية المتقلبة للإدارة الأمريكية الثانية لدونالد ترامب. تزامن ذلك مع تضخم مزمن واضطرابات سابقة في سلاسل الإمداد عبر البحر الأحمر، مما جعل إغلاق مضيق هرمز وباب المندب معاً بمثابة "صدمة مزدوجة" قد تدفع الاقتصاد العالمي نحو ركود حاد، وتضع أوروبا أمام أزمة طاقة غير مسبقة، في حين تظل الصين المتضرر الأقل نسبياً بفضل احتياطاتها الاستراتيجية².

¹ يحيى الصادق، "هل يهتّم ترامب لخسائر دول الخليج؟"، *صحيفة الحقيقة*، 27 أبريل / نيسان 2026، تم الاطلاع عليه في 2026.05.05،

على الرابط <https://bit.ly/3QSVIIU>

² سامريدي فيج، "نقطة اختناق مزدوجة: أثر إغلاق هرمز وباب المندب"، *مؤسسة أبحاث المراقب (ORF Middle East)*، 23 أبريل

2026، تم الاطلاع عليه في 2026.05.05، على الرابط <https://urls.fr/bJ3s5H>

بالنسبة لدول الخليج، فإن الصراع يضرب جوهر خطط التحول الاقتصادي (رؤية 2030 وما شابهها). هذه الاستراتيجيات التي تعتمد على الاستقرار لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحويل المنطقة إلى مركز عالمي للخدمات والمعرفة، باتت تواجه تحدي "الصورة الذهنية"؛ حيث حلت مشاهد الانفجارات وتعطل المطارات محل صور الازدهار والأمان.

يمكن تلخيص الأضرار التي لحقت بالمنطقة في ثلاثة مسارات أساسية:

1. قطاع الطاقة والملاحة: أدى إغلاق مضيق هرمز (انظر الملحق رقم 03) إلى توقف حركة الناقلات وتوقف إمدادات تمثل 20% من صادرات النفط والغاز العالمية. ومع استهداف منشآت حيوية مثل مصفاة رأس تنورة في السعودية ومنشآت قطرية وإماراتية، قفزت أسعار النفط والغاز بشكل جنوني، مع توقعات بوصول برنت إلى 200 دولار للبرميل في حال استمرار الإغلاق¹.
2. قطاع الطيران والسياحة: تسبب الهجوم في شلل تام لأكثر المطارات ازدحاماً في العالم (دبي، أبوظبي، والدوحة)، مما أدى إلى خسائر سياحية تقدر بـ 40 مليار دولار، وضربة قاصمة لشركات الطيران الوطنية التي تُعد ركيزة أساسية في اقتصادات الإمارات وقطر.
3. الأسواق والخدمات الرقمية: شهدت البورصات الخليجية تراجعاً حاداً استدعى وقف التداول، كما طالت الأضرار مراكز البيانات الكبرى (مثل أمازون)، مما عطل التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية، وهو ما يهدد مكانة المنطقة كمركز تقني صاعد².

¹فريدريك شنايدر، "التمن الذي تدفعه دول الخليج بسبب الصراع مع إيران في المنطقة، أفكار، مارس، 2026، تم الاطلاع عليه يوم 2026.04.23 على الرابط <https://bit.ly/4uxD3WI>

²نفس المرجع السابق

مستقبل الأمن الخليجي: استراتيجية الردع المرن والتحول نحو "تصغير المخاطر"

تبنّت دول مجلس التعاون الخليجي نهجاً استراتيجياً قائماً على "ضبط النفس" و"دبلوماسية تقليل المخاطر" (**Risk Mitigation Diplomacy**)، كحائط صدّ لمنع انزلاق المنطقة نحو حرب إقليمية شاملة (أمريكية-إسرائيلية-إيرانية). يركّز هذا التوجه على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع الخصوم والحلفاء على حد سواء، بالتوازي مع قيادة حراك دبلوماسي دولي يندد بالاعتداءات الإيرانية، مع توظيف الثقل الاقتصادي والاستثماري كأداة ضغط سياسي فعّالة.

أولاً: إفشال استراتيجية الاستنزاف

يعكس "ضبط النفس الاستراتيجي" الخليجي إدراكاً عميقاً للمخطط الإيراني الرامي إلى جرّ دول المنطقة إلى مواجهة مباشرة. ومن خلال تجميد الرد العسكري، نجحت دول الخليج في:

- حرمان طهران من تحويل الصراع إلى حرب إقليمية تخدم مصالحها في "حرب الاستنزاف".
- دعم المسار السياسي كبديل مستدام للوصول إلى ترتيبات أمنية شاملة.
- التأكيد على ثوابت سيادية، أبرزها رفض أي محاولة إيرانية للهيمنة على مضيق هرمز، أو فرض رسوم عبور، أو المساس بالخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط.

ثانياً: ما بعد وقف إطلاق النار (الأمن الشامل)

بالنسبة للعواصم الخليجية، لا يمثل وقف إطلاق النار هدفاً نهائياً، بل هو مقدمة لمعالجة "جذور التهديد". أي اتفاق مستقبلي يجب أن يتجاوز ثغرات الاتفاقات السابقة (مثل اتفاق 2015 أو تفاهات يونيو 2025)

عبر:

1. المشاركة المباشرة: حضور دول مجلس التعاون كطرف أصيل في أي مفاوضات إقليمية.¹
2. شمولية الملفات: وضع ترسانة الصواريخ الباليستية، الطائرات المسيّرة، وأنشطة الوكلاء (الفاعلين من غير الدول) على طاولة التفاوض.
3. تأمين الممرات المائية: ضمان حرية الملاحة الدولية كأولوية أمنية قصوى.

ثالثاً: الركائز الثلاث لأمن الخليج المستقبلي

أدت الاعتداءات المتكررة إلى "انكشاف استراتيجي" للنوايا الإيرانية، مما دفع القادة الخليجيين إلى إعادة تقييم العلاقة مع طهران. يتجه المنظور الخليجي الجديد نحو الواقعية السياسية، التي تتخلى عن فرضية "الحوار الذي يقود للتغيير"، وتستبدلها بتعامل براجماتي يحجم العلاقات (خاصة الاقتصادية منها) إلى الحد الأدنى، طالما استمرت طهران في نهجها التصعيدي.

مما قد يدفع دول المجلس نحو إعادة صياغة عقيدتها الأمنية لتعتمد على ثلاثة أعمدة رئيسية:

- **العمود الأول (القدرات الوطنية):** تعزيز الدفاعات الجوية النوعية وتوطين الصناعات العسكرية لتقليل الاعتماد على الخارج.
- **العمود الثاني (التكامل الخليجي):** تفعيل "اتفاقية الدفاع المشترك لعام 2000"، وتطوير آليات مؤسسية للتعاون الاستخباراتي والعسكري الموحد.
- **العمود الثالث (الشراكات الاستراتيجية):** تعميق التحالف الأمني مع الولايات المتحدة كضمانة للاستقرار الإقليمي وميزان للقوى.²

¹ "مجلس التعاون الخليجي يندد بالهجمات الإيرانية ويدعو لتأمين مضيق هرمز،" *الجزيرة نت* 2 أبريل 2026، تم الاطلاع عليه يوم

2026.05.03 على الرابط <https://shortlink.uk/1pjb3>

الخيارات الإستراتيجية الخليجية: من إدارة الأزمة إلى إعادة تشكيل الواقع الإقليمي

تجد دول مجلس التعاون نفسها أمام استحقاقات أمنية وسياسية مصيرية فرضتها ديناميكيات "حرب 28 فبراير". ومع استمرار التصعيد الإيراني، تتنوع مسارات الاستجابة الخليجية لتشمل الأبعاد العسكرية، الاقتصادية، والمؤسسية:

1. التحول نحو "الدفاع النشط": كسر قواعد الاشتباك التقليدية

بعد فترة من الالتزام بالدفاع السلبي (الصد والاحتواء)، تبرز اليوم احتمالية الانتقال إلى "الدفاع النشط"، وهو خيار يستند إلى:¹

- الردع المباشر: استهداف منصات الإطلاق ومراكز القيادة داخل الأراضي الإيرانية حال استمرار الانتهاكات، مدعومة بشرعية القانون الدولي وتفوق سلاح الجو (الاسيما السعودي والإماراتي).
- تفعيل الشراكات: السماح للحلفاء الدوليين (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا) باستخدام القواعد والمجال الجوي لضرب مصادر التهديد، وحماية الأصول العسكرية المشتركة وضمان تدفقات الطاقة.

2. التحصين التكنولوجي والاقتصادي: "الأمن كشرط للازدهار"

لم تعد حماية الأجواء مجرد ضرورة عسكرية، بل أصبحت ركيزة للأمن الاقتصادي الشامل، وذلك عبر:

² أمل عبدالله الهدابي، "ركائز رؤية للأمن الخليجي ما بعد وقف الحرب، أخبار الخليج، ١٠ أبريل ٢٠٢٦، تم الاطلاع عليه في ٥ مايو ٢٠٢٦

على الرابط <https://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1434363>

¹ محمد عز العرب، "تأثيرات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران ودول الخليج السياسة الدولية يوم 2026.05. عى الموقع

<https://www.siyassa.org.eg/News/22350.aspx>

- تحديث منظومات الدفاع الجوي: تقليل الخسائر البشرية والمادية وضمان استمرارية عمل "العقد المركزية" (الموانئ، المطارات، والمناطق الحرة) التي تربط سلاسل الإمداد العالمية.
- حماية الصورة الذهنية: منع تصنيف المنطقة كبيئة "مرتفعة المخاطر"، لضمان بقاء الاستثمارات الأجنبية وعدم إعادة توجيه مسارات الشحن العالمي بعيداً عن الخليج.

3. السيادة التصنيعية: الارتقاء بالصناعات الدفاعية

يتصاعد التوجه نحو تعزيز الجاهزية الذاتية من خلال:

- توطين التكنولوجيات الدفاعية الدقيقة (المسيرات، الصواريخ الاعتراضية).
- تقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الخارجية في الأوقات الحرجة، مما يمنح صانع القرار الخليجي مرونة أكبر في إدارة المخاطر المفاجئة.

4. من "التعاون" إلى "الاتحاد": حتمية الأمن الجماعي

تفرض التهديدات العابرة للحدود (المسيرات والصواريخ الجوالة) ضرورة الانتقال إلى نموذج التكامل العملياتي الكامل، والذي يتضمن:¹

- بناء شبكة إقليمية موحدة للإنذار المبكر والدفاع الصاروخي.
- تبادل المعلومات الاستخباراتية في "الوقت الحقيقي"، وهو ما يرفع تكلفة أي اعتداء خارجي ويخلق بيئة دفاعية يصعب اختراقها.

¹ نافجة الكواري، "الدفاع الجوي لدول مجلس التعاون الخليجي بين التحدي والتحول"، *المجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية*، 25 مارس

2026، تم الاطلاع عليه يوم 2026.04.28 على الرابط

[/https://mecouncil.org/blog_posts/gcc-air-defense-between-challenge-and-transformation](https://mecouncil.org/blog_posts/gcc-air-defense-between-challenge-and-transformation)

5. هندسة المنظومة الإقليمية: صياغة توازن قوى جديد

تتجاوز الرؤية الخليجية مجرد "إدارة المخاطر" إلى محاولة إعادة تشكيل أمن المنطقة عبر:

- فرض توازن قوى جديد يحد من قدرة الأطراف المزعزعة للاستقرار على شن حروب غير قابلة للاحتواء.
- البحث عن صيغة أمنية إقليمية مستدامة تضمن استقرار الممرات المائية والحدود السيادية.

6. استراتيجية "اليوم التالي": التعافي والاستعادة

يتمثل التحدي الأكبر في الاستعداد للحظة صمت المدافع، من خلال خطة طوارئ تشمل:

- التعافي السريع: إصلاح منشآت الطاقة المتضررة واستعادة وتيرة الإنتاج.
- معالجة الآثار الجانبية: خفض أقساط التأمين البحري وتكاليف الشحن لضمان عودة الثقة في الأسواق الخليجية كمركز تجاري آمن ومستقر.

في ختام هذا الفصل، يتضح أن العلاقات الخليجية-الأمريكية تمر بمرحلة مخاض استراتيجي، حيث لم تعد حكومة بمعادلة "النفط مقابل الأمن" التقليدية، بل انتقلت إلى مربع أكثر تعقيداً تفرضه التحولات الجيوسياسية الراهنة، لاسيما بعد "حرب فبراير 2026". وبناءً على ما تم استعراضه، يمكن بلورة الرؤية المستقبلية من خلال ثلاثة سيناريوهات محتملة:

أولاً: السيناريوهات المستقبلية

1. سيناريو الشراكة الهيكلية المتطورة الأكثر ترجيحاً: يقوم هذا السيناريو على اعتراف واشنطن بمركزية دول الخليج كفاعل دولي مستقل، حيث يتم تطوير الاتفاقات الأمنية لتشمل ردع التهديدات "غير التقليدية" (المسيرات والحروب السيبرانية). في المقابل، تلتزم دول الخليج بالحفاظ على الحد الأدنى من التنسيق الطاقى والسياسي مع واشنطن، مع استمرارها في سياسة "تعدد الأقطاب".
2. سيناريو "التباعد البراجماتي": ويفترض استمرار الفجوة في إدراك مصادر التهديد (خاصة السلوك الإيراني). هنا، قد تتجه دول الخليج نحو الاعتماد الكلي على الذات وتوسيع التحالفات مع القوى الشرقية (الصين وروسيا) كبديل أمني وتقني، مما يحول العلاقة مع واشنطن إلى علاقة "زبون ومورد" بدلاً من "حليف استراتيجي".
3. سيناريو "الاضطرار الاستراتيجي": يحدث في حال انفجار مواجهة إقليمية كبرى تفوق القدرات الدفاعية الفردية، مما يجبر الطرفين على العودة لصيغة تحالف عسكري كلاسيكي تقود فيه واشنطن العمليات الدفاعية، مقابل تنازلات خليجية في ملفات الاستثمار والتجارة مع خصوم الولايات المتحدة.

ثانياً: الرؤية الختامية والاستنتاجات

- الردع الذاتي كأولوية: أثبتت أحداث عام 2026 أن الأمن الخليجي لم يعد رهناً بـ "المظلة الأمريكية" وحدها، بل أصبح يركز على ركائز وطنية (توطين الصناعات الدفاعية) وإقليمية (التكامل الدفاعي المشترك).

• إعادة تعريف "الحليف": انتقلت دول الخليج من دور "المستفيد السلبي" من الأمن إلى دور "الشريك

النشط" الذي يضع شروطه على طاولة المفاوضات، لاسيما فيما يتعلق بملفات اليوم التالي للحرب

وحماية الممرات المائية مضيق هرمز.

• البراجماتية السياسية: إن مستقبل العلاقات لن يتحدد من خلال الولاءات الأيديولوجية، بل عبر

مدى استجابة واشنطن للمخاوف الخليجية الوجودية المتعلقة بالصواريخ الباليستية ووكلاء إيران في

المنطقة.

خلاصة القول؛ إن العلاقات الأمريكية-الخليجية في "اليوم التالي" للحرب ستكون أكثر واقعية وأقل عاطفية؛

حيث ستظل واشنطن "الشريك الأممي المفضل"، لكنها لن تكون "الشريك الوحيد"، في ظل بروز هوية

خليجية أمنية تسعى لفرض توازن قوى جديد يحمي طموحاتها التنموية بعيداً عن تقلبات السياسة الأمريكية.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التي استعرضت "دور المصالح في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الخليج العربي في عهد دونالد ترامب"، أمكننا استخلاص مجموعة من النتائج الجوهرية التي تجيب على إشكالية البحث وتختبر فرضياته وفقاً للمعطيات السياسية والميدانية الراهنة:

1. الإجابة على الإشكالية (تحول العقيدة السياسية): (توصلت الدراسة إلى أن منطق "المصلحة البراغماتية" لدى ترامب لم يكن مجرد تغيير في الأسلوب، بل كان إعادة صياغة جذرية للمصلحة القومية الأمريكية. لقد نجح ترامب في نقل السياسة الخارجية من "الالتزامات القيمة والمؤسسية" إلى "المنطق التعاقدية"، حيث أصبح الدعم الأمريكي لدول الخليج مرتبطاً بمدى المساهمة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي وتخفيف عبء الإنفاق العسكري، وهو ما أكد صحة الفرضية الأولى للدراسة.

2. الخلفية الاقتصادية كبوصلة سياسية: أثبت التحليل أن الخلفية "التجارية" لترامب جعلته ينظر إلى الحلفاء كشركاء في "مشروع ربحي" وليس كأطراف في تحالف أيديولوجي. هذا التوجه أدى إلى تقزيم المصطلحات السياسية التقليدية مقابل تضخيم لغة الأرقام والصفقات، مما جعل دول الخليج مركز ثقل في استراتيجيته نظراً لامتلاكها السيولة المالية والقدرة الاستثمارية التي تخدم شعار "أمريكا أولاً".

3. أمن الخليج والتصعيد مع إيران (الواقع الراهن): (فيما يخص الأزمات الإقليمية والحرب الراهنة، استخلصت الدراسة أن سياسة ترامب (التي استمرت مفاعيلها) قد نقلت المنطقة من "الاحتواء الدبلوماسي" إلى "المواجهة الصفريّة". إن التصعيد العسكري (الإسرائيلي - الأمريكي) الأخير ضد إيران هو النتاج الطبيعي

لإضعاف المسارات الدبلوماسية وتغليب لغة القوة العسكرية لحماية المصالح الحيوية، مما جعل أمن الخليج في حالة من "الارتعاش الاستراتيجي" للقرارات الأمريكية الكبرى.

الاستنتاج العام: تؤكد الدراسة أن الفرضية التي ذهبت إلى أن دول الخليج كانت "حجر الزاوية" في فكر ترامب الاقتصادي هي فرضية صائبة تماماً، إلا أن هذه المكانة جعلت المنطقة عرضة للاهتزازات مع كل تحول في المصالح الأمريكية. إن "البراغماتية المفرطة" التي ميزت تلك الحقبة قد حققت مكاسب تكتيكية سريعة، لكنها تركت المنطقة أمام واقع أمني معقد يتسم بزيادة حدة الصدام المباشر.

التوصيات المنهجية:

- ضرورة تبني دول الخليج لمقاربة "تعدد الأقطاب" لتقليل مخاطر التقلب في السياسة الأمريكية.
- أهمية استثمار الثقل الاقتصادي الخليجي لتحويله إلى أوراق ضغط سياسية، وليس فقط كأدوات لتمويل الحماية.
- الحاجة إلى دراسات مستقبلية تبحث في "أمننة الاقتصادي (Securitization of the Economic) كنمط جديد في العلاقات الدولية بعد الحقبة الترابمية.

وبالتالي نجح ترامب في "تسليع" السياسة الخارجية، مما أعاد رسم خريطة التحالفات في الخليج بناءً على المصلحة الاقتصادية أولاً، وهو ما دفع المنطقة نحو مرحلة من الاستقطاب الحاد والمواجهة المباشرة التي نعيش تداعياتها اليوم.

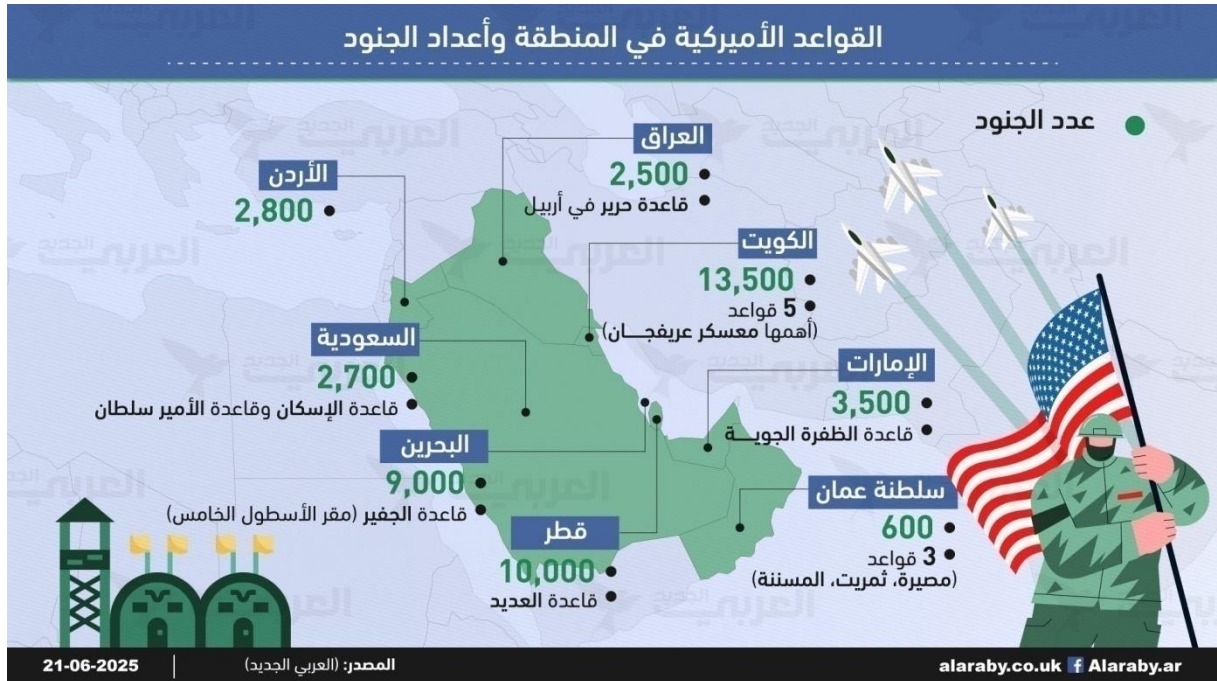
الملاحق

ملحق رقم 01



خريطة الخليج العربي

ملحق رقم 02



القواعد الأميركية في منطقة الخليج العربي

ملحق رقم 03

يبلغ عرض مضيق هرمز 33 كم فقط عند أضيق نقطة فيه

يمتد مضيق هرمز بين إيران وسلطنة عُمان، وتلتقي منطقتاهما الاقتصاديّتان الخالصتان في منتصفه. ويُسهّل ضيق المضيق على إيران مهاجمة السفن، إذ لا تملك السفن مساحة كافية للمناورة أو الوقت الكافي للتحذير من التهديدات.



المصدر: معهد فلاندرز البحري (2026)، MarineRegions.org، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية
غرافيك: Renée Rigdon and Annette Choi, CNN

بالعربية

خريطة توضح موقع مضيق هرمز

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: الكتب العربية

1. أندرية بوفر. المدخل إلى الإستراتيجية العسكرية. ترجمة أكرم ديري. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977.
2. إسماعيل الغزال. القانون الدستوري والأنظمة السياسية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1982.
3. إسماعيل علي سعيد. نظرية القوة: مبحث في علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998.
4. إسماعيل مقلد صبري. العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991.
5. بتران بادى ودومينيك فيدال. نهاية الزعامة الأمريكية: أوضاع العالم 2020. ترجمة مروة نصير. ط1. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2020.
6. بوب وود وارد. الحرب. ترجمة محمد عثمان خليفة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2024.
7. تامر كامل الخزرجي. العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات. ط1. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.
8. جوزيف فرانكل. العلاقات الدولية: الطبعة الثانية. ترجمة غازي العتيبي. جدة: مطبوعات تامة، 1974.
9. جهاد عودة. النظام الدولي نظريات وإشكاليات. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

10. جيمس دورتي وروبرت بلستغراف. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. ترجمة وليد عبد الحي. ط1. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
11. خالد موسى المصري. مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية. سوريا: دار نينوي للدراسات والنشر والتوزيع، 2014.
12. ريغلين بالمر وكليفرتون مورجان. نظرية السياسة الخارجية. ترجمة عبد السلام نويرة. الرياض: جامعة الملك سعود، 2011.
13. سعد توفيق حقي. مبادئ العلاقات الدولية. ط5. بغداد: المكتبة القانونية، 2010.
14. عامر مصباح. تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث السعودية دراسة حالة المملكة العربية السعودية. الجزائر: قرطبة للنشر والتوزيع، 2007.
15. عامر مصباح. معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. ط1. بودواو الجزائر: المكتبة الجزائرية، 2005.
16. عامر هاشم عواد. دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة*. ط1. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
17. عبد الغني أبو العزم. معجم الغني. الدار البيضاء: مؤسسة الغني للنشر، 2001.
18. عبد الناصر جندلي. التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
19. العبدلي عبد المجيد. قانون العلاقات الدولية. تونس: دار أقواس للنشر (مطبعة فن وألوان)، 1994.

20. عمار بن سلطان. الثابت والمتغير في العلاقات الأمريكية-العربية دراسة في الاختراق الأمريكي للوطن العربي. الجزائر: طاكسيح للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.

21. لويد جونسون. تفسير السياسة الخارجية. ترجمة محمد مفتي ومحمد السيد سليم. الرياض: جامعة الملك سعود، 1989.

22. محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية. ط2. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

23. محمد جمال مظلوم. الأمن غير التقليدي. الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012.

24. محمد طه بدوي. مدخل إلى علم العلاقات الدولية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972.

25. محمد عبد العظيم الشيمي. الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات. مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015.

26. محمد منذر. مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة. ط2. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.

27. مصباح زايد عبيد الله. السياسة الخارجية. مالطا: منشورات Elga ، 1994.

28. ملحم قربان. الواقعية السياسية. بيروت: دار النهار للنشر، 1970.

29. ناصيف يوسف حتى. النظرية في العلاقات الدولية. ط3. بيروت: دار الكتب العربي، 1985.

30. هایل عبد المولى طشطوش. مقدمة في العلاقات الدولية. الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2010.

31. Bridge, R.G. *Diplomacy: Theory and Practice*. 4th ed. Palgrave Macmillan, 2010.
32. Brig. Gen, and others. "Challenges to National Security and Safeguarding National Interests." In *Nepal's National Interest: Foreign Policy, Internal Security, Federalism, Energy-Economy*, edited by Tomislav Delinic and Nishchal N. Pandey. Nepal: Centre for South Asian Studies, 2011.
33. Brunk, Gregory G., Donald Secrest, and Loward Tamiashiro. *Understanding Attitudes about War: Modeling Moral Judgments*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1996.
34. Drury, Copper. *Economics Sanctions and Presidential Decisions*. Palgrave Macmillan, 2008.
35. Hill, Norman. *International Politics*. New York: Harper and Row, 1962.
36. Holsti, K.J. *International Politics: A Framework for Analysis*. 1st ed. New Jersey: Prentice Hall Inc. Englewood Cliffs, 1972.
37. Holsti, K.J. *International Politics: A Framework for Analysis*. 6th ed. New York: Prentice-Hall, 1971.
38. Larchejr, and A. Said. *Concepts of Politics*. US: Prentice Hall Inc., 1963.
39. Papp, Daniel. *Contemporary International Relations*. Toronto: Maxwell Macmillan Canada, 1994.

40. Pham, J. Peter. *What Is in the National Interest? Hans Morgenthau's Realist Vision and American Foreign Policy*. USA: NCAFP, 2008.

41. Rosenau, James N., James Barker, and Micheal Smith. *The National Interest*. Great Britain, 1970.

42. Roskin, Micheal G. "National Interest from Abstraction to Strategy." In *U.S. Army War College Guide to Strategy*, edited by Joseph R. Cerami. USA: Strategic Studies Institute, 2001.

43. Wolfers, Arnold. *Discord et Collaboration: Essays on International Politics*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1962.

ثالثاً: الوثائق الرسمية والدساتير

44. الدستور الأمريكي لعام 1787، المصادق عليه في 1789

45. . CIA Organizations. Official website. <https://tinyurl.com/y48bwuck>.

46. President Donald J. Trump. *The National Archives and Records Administration*. urlr.me/PeWEgs. Accessed April 7, 2026.

47. The White House. "Fact Sheet: President Donald J. Trump Secures Historic \$600 Billion Investment Commitment in Saudi Arabia." May 13, 2025. <https://2u.pw/v7hQF>.

48. The White House. "Fact Sheet: President Donald J. Trump Secures Historic \$1.2 Trillion Economic Commitment in Qatar." May 14, 2025. <https://shorturl.at/gfdzC>.

49. The White House, National Security Council. Official website. <https://tinyurl.com/2p86tbzm>.

50. U.S Department of Defense. Official website.
<https://tinyurl.com/4bhm3554>.

51. U.S Department of State. *Department Organization*.
<https://tinyurl.com/byedj6fd>.

52. USAID. *Development and Humanitarian Assistance Budget*. 2019.

رابعاً: الرسائل الجامعية (أطروحات – غير منشورة)

53. أحمد محمد الونسة. "دور الكونغرس في صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2020.

54. أحمد النعيمي. السياسة الخارجية. ط1. رسالة ماجستير، الأردن-عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

55. داود مراد حسين. "سلطات الرئيس الأمريكي بين النص الدستوري والواقع العملي." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 1992.

56. عامر عبد الغفار. "السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011-2014." رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2015.

57. مسفر بن ظافر عائض القحطاني. "استراتيجية توظيف القوة الناعمة لتعزيز القوة الصلبة في إدارة الأزمة الإرهابية." أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، جامعة الرياض: قسم العلوم الإدارية، 2010.

خامساً: المقالات والدوريات (المجلات العلمية)

58. أحمد باسل البياني. "دور الرئيس والكونغرس في السياسة الخارجية الأمريكية." *مجلة قضايا سياسية*، العدد الأول (2001): 177.

59. أحمد محمد إبراهيم العايدي. "صنع القرار السياسي الأمريكي وسيكولوجية رئيس الدولة: دراسة مقارنة للرئيسين دونالد ترامب وجو بايدن." *مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية** (مصر، كلية السياسة والاقتصاد/ جامعة السويس)، العدد 1 (2024): 703.

60. أحمد عارف الكفارنة. "العوامل المؤثرة في كيفية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية." *مجلة دراسات دولية*، العدد 42 (2009): 30-31.

61. إسلام أحمد العياصرة. "محددات السياسة الخارجية." *المجلة العربية للنشر العلمي*، العدد التاسع (2019): 9.

62. باهر مردان. "الاستراتيجية الأمريكية الأهداف والوسائل والمؤسسات." بكين: بدون دار نشر، 2014.

63. جهاد وائل صلاح الدين نفاذ، عبد الرحمن أحمد فكري يوسف وآخرون. "تأثير صعود اليمين الشعبوي في السياسة الخارجية دراسة لحالي: الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا." *المركز الديمقراطي العربي* (11 حزيران 2025).
urlr.me/8uz6GM.

64. عبد الرحمن يوسف عبد العزيز علي. "الترابعية عقيدة موجهة للسياسة الخارجية الأمريكية." *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية* (القاهرة، جامعة حلوان)، العدد 2 (2024): 603-806.

65. عربي لادي محمد. "السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات." *مجلة دراسات وأبحاث*، العدد 25 (كانون أول 2016): 12.

66. فوزي نور الدين وخميسة عقابي. "دور مراكز التفكير في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001." *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، العدد 16 (حزيران 2017): 196.

67. محمد عبد العظيم الشيمي. "محددات سياسات دونالد ترامب في الشرق الأوسط للتعامل مع الإرهاب." *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية* (كلية التجارة/ جامعة حلوان)، العدد 2 (2017): 302.

68. محمد عز العرب. "تأثيرات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران ودول الخليج." مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، 8 أبريل 2026. <https://www.siyassa.org.eg/News/22350.aspx>.

69. مؤيد جبار صالح. "دور الشركات الكبرى في صنع القرار السياسي الأمريكي." *مجلة أهل البيت*، العدد 19: 420.

70. منار عز الدين محمود. "الأسس الفكرية والمرجعيات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب." المركز العربي للبحوث والدراسات، 8 فبراير 2026. <https://l1nq.com/exyltl0>.

سادساً: المقالات الأجنبية (Journals & Magazines)

71. Balz, Dan, and Scott. "Poll: Sharp Partisan Differences on Foreign Policy." *The Washington Post*, September 17, 2020. <https://tinyurl.com/2trntxjb>.

72. Caballo, Vicente E. "Un Analisis Psicologico de Donald Trump: Behavioral Psychology." *Psicología Conductual* (España, Universidad de Granada), Issue 1 (2017): 228-229.

73. David B. Roberts. "Re-Examining the Foundations of US–Gulf Relations." *Middle Eastern Studies* (January 2025): 1-12. doi:10.1080/00263206.2025.2453428.

74. Gates, Robert M. *The CIA and American Foreign Policy*. Declassified and approved for release, November 1, 2013.

75. Huntington, Samuel. "The Erosion of American National Interest." ***Foreign Affairs*** 76 (Sept-Oct 1997): 5.
76. Mahler, Jonathan. "How One Conservative Think Tank is Stocking Trump's Government." ***The New York Times Magazine***.
<https://tinyurl.com/26p8fmpk>.
77. McAdams, Dan P. "The Episodic Man: How a Psychological Biography of Donald J. Trump Casts New Light on Empirical Research Into Narrative Identity." ***Europe's Journal of Psychology*** (USA, Northwestern University), Issue 17 (2021): 180-197.
78. Michel, Ellen. "State Department approves \$1.4B helicopters, F-16 parts sale to UAE." ***The Hill***, May 13, 2025. <https://shorturl.at/3oXuR>.
79. Mobaseri, Yasamin, and Zohreh Nosrat. "Cognitive Characteristic and Crisis Behaviour: An Analysis of Donald Trump's Leadership Style and Operational Code in the Time of Crisis." ***Journal of World Sociopolitical Studies*** (Tehran, University of Tehran), Issue 9 (2025): 111-113.
80. Morgenthau, Hans. "Another Great Debate: The National Interest of the United States." ***The American Political Science Review*** 46, no. 4 (December 1952): 972.
81. Navari, Cornelia. "Hans Morgenthau and the National Interest." ***Ethics & International Affairs*** 30, no. 1 (2016): 47.
82. Singer, David. "International Influence: A Formal Model." ***The American Political Science Review*** 51 (1987): 420.
83. "The 50 Most Influential Think Tanks in the U.S."
<https://tinyurl.com/mvbxyste>.

84. أمل عبدالله الهدابي. "ركائز رؤية للأمن الخليجي ما بعد وقف الحرب." *أخبار الخليج*، 10 أبريل 2026 .
<https://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1434363>.

85. أسامة، منى. "عرض كتاب: بين التاريخ والخطوة: قراءة جديدة لتفسير الواقعية الكلاسيكية للاضطرابات العالمية." مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 21 مارس 2023. <https://url-shortener.me/IRQI.2023>.

86. "الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية.. شراكة تنشُد التنمية وتعزيز الاستقرار العالمي." وكالة أنباء الإمارات (وام) ، 17 مارس 2025. <https://2u.pw/JmFii.2025>.

87. "الانتشار العسكري الأمريكي عبر العالم... أين وكيف ولماذا وبأي كلفة؟." موقع الجزيرة الإلكتروني تم الاطلاع عليه يوم 12.04.2026. <https://tinyurl.com/4sd8c7hy>.

88. "ترامب: سنحمي الشرق الأوسط.. ونقترب جداً من إبرام اتفاق مع إيران." *العربية*، 15 مايو 2025 .
<https://bit.ly/4tAnQE0>.

89. "ترامب: سنطلب من السعودية و'أوبك' خفض أسعار النفط." وكالة الأناضول .
<https://shorturl.at/zWSDt>.

90. حسام الحداد. "اقتصاد تحت الحصار.. زلزال جيوسياسي يضرب مكتسبات الخليج." بوابة العرب (البوابة نيوز) ، 12 أبريل 2026. <https://www.albawabhnews.com/5343444>.

91. سامريدي فيج. "نقطة اختناق مزدوجة: أثر إغلاق هرمز وباب المندب." مؤسسة أبحاث المراقب (ORF) (Middle East)*، 23 أبريل 2026 .

<https://urls.fr/bJ3s5H>

92. عبد الله الدردري. "حذرت من تداعيات جسيمة.. تقديرات أممية لخسائر الشرق الأوسط خلال شهر." التلفزيون العربي، 31 مارس 2026. <https://bit.ly/4ujlYj8>.

93. عبد العالي حامي الدين. "الاعتداء على الخليج يقوض مبادئ القانون وحسن الجوار." الجزيرة، 7 أبريل 2026. <https://bit.ly/4uwBtEx>.

94. فريدريك شنايدر. "التمن الذي تدفعه دول الخليج بسبب الصراع مع إيران في المنطقة." أفكار (مارس 2026). <https://bit.ly/4uxD3WI>.

95. الكونغرس الأمريكي يقر موازنة الدفاع للعام 2020. "موقع الأناضول الاخباري". <https://tinyurl.com/5t6xuhwr>.

96. مجلس التعاون الخليجي يندد بالهجمات الإيرانية ويدعو لتأمين مضيق هرمز. "الجزيرة نت، 2 أبريل 2026". <https://shortlink.uk/1pjb3>.

97. محمد سيد أحمد. "تتصاعد كل ساعة.. كم خسرت أمريكا وإسرائيل والخليج من حرب إيران؟." المرصد، 24 مارس 2026. <https://bit.ly/4w6GZ2b>.

98. نافجة الكواري. "الدفاع الجوي لدول مجلس التعاون الخليجي بين التحدي والتحول." مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، 25 مارس 2026. https://mecouncil.org/blog_posts/gcc-air-defense-between-challenge-and-transformation/

99. يحيى الصادق. "هل يهتم ترامب لخسائر دول الخليج؟." صحيفة الحقيقة، 27 أبريل 2026. <https://bit.ly/3QSvIIU>

100. يوسف تفرين وعبد السلام الشامخ. "دونالد ترمب.. مسيرة التحدي تتوج بعودة إلى حكم البيت الأبيض." الشرق new. <https://l1nq.com/lnk6ggs>

101. <https://www.bbc.com/news/articles/c5ypxnnyg7jo>.

102. <https://www.businessinsider.com/trump-saudi-arabia-trip-deals-tech-middle-east-nvidia-amazon-2025-5>.

103. <https://nvidianews.nvidia.com/news/humain-and-nvidia-announce-strategic-partnership-to-build-ai-factories-of-the-future-in-saudi-arabia>.

104. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2025-05-14/us-announces-more-than-243-billion-in-deals-with-qatar?sref=BtkSCofS>.

105. <https://www.bloomberg.com/news/articles/2025-05-15/trump-touts-200-billion-in-uae-deals-in-wrapping-mideast-trip?srnd=homepage-middle-east&sref=BtkSCofS>.

106. <https://www.reuters.com/world/middle-east/trump-heads-uae-it-hopes-advance-ai-ambitions-2025-05-15/>.

ثامناً: المعاجم والقواميس

107. *Encarta World English Dictionary*. s.v. "National Interest." Redmond, WA: Microsoft Corporation, 2009.

108. *Le Nouveau Petit Robert de la langue française*. s.v. "Intérêt" et "National." Paris: Le Robert, n.d.

تاسعاً: مراجع متنوعة (أصول فقه – أخرى)

109. المرداوي، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان. التحبير شرح التحرير (أصول الفقه). ط مكتبة الرشد، 1421هـ - 2000م. ج 7،.

110. موسوعة أصول الفقه، "تعريف المصلحة المرسلّة"، موقع الدرر السنية، <https://dorar.net/osolfeqh/6>.

الفهرس

فهرس المحتويات

إهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	1
التعريف بموضوع البحث	1
أهمية الموضوع	1
مبررات اختيار الموضوع	2
طرح الإشكالية	2
فرضيات البحث	3
تحديد الدراسة الأبعاد الزمانية والمكانية	3
منهج الدراسة	3
الدراسات السابقة	4
صعوبات الدراسة	6
الإعلان عن الخطة	6
الفصل الأول: المصلحة الوطنية و السياسة الخارجية إطار نظري مفاهيمي	9
تمهيد	9
المبحث الأول : مفهوم المصلحة الوطنية	9
المطلب الأول : التعريفات اللغوية و الاصطلاحية للمصلحة الوطنية	9

المطلب الثاني : المصلحة الوطنية والمفاهيم المرتبطة بها	13
المطلب الثالث: المصلحة الوطنية عند الواقعيين.....	21
المطلب الرابع :تصنيفات المصلحة الوطنية.....	31
المبحث الثاني :مفهوم السياسة الخارجية.....	35
المطلب الأول :تعريف السياسة الخارجية.....	35
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية.....	38
المطلب الثالث:محددات السياسة الخارجية.....	41
المطلب الرابع: أدوات صناعة السياسة الخارجية.....	46
الفصل الثاني :السياسة الخارجية الأمريكية وتوجهات مصالحها في عهد الرئيس دونالد ترامب.....	52
المبحث الأول :السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب.....	52
المطلب الاول:المؤسسات الرسمية لصنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	52
المطلب الثاني:المؤسسات الغير الرسمية لصنع السياسة الخارجية الأمريكية.....	59
المطلب الثالث:(دونالد ترامب) النشأة الاجتماعية والتكوين الشخصي والنفسي.....	65
المطلب : الرابع توجهات ترامب السياسية.....	68
المبحث الثاني:المصالح الامريكية في عهد ترامب على دول الخليج العربي.....	73
المطلب الاول:المصالح التجارية.....	74
المطلب الثاني:المصالح الاقتصادية	77
المطلب الثالث : المصالح الأمنية	83
المطلب الرابع : تداعيات وانعكاسات الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية على المصالح الأمريكية في دول الخليج العربي	86
المطلب الخامس: الرؤية والسيناريوهات المستقبلية للعلاقات الأمريكية ودول الخليج العربي	89
الرؤية الختامية والاستنتاجات	98

99	خاتمة
102	الملاحق
107	قائمة المراجع والمصادر
124	فهرس الجداول
125	فهرس الأشكال
126	الملخص

فهرس الجداول

- جدول رقم 1 يوضح فكرة جان جاك روسو حول صيد الظبي أو الأرنب :معضلة الخيارالعقلاني 28
- جدول رقم 2 يوضح تصنيف الواقعيين للمصالح الوطنية الوطنية.....34
- جدول رقم 3 يوضح الميزان التجاري السلعي بين الولايات المتحدة ودول خليجية مختارة لعام 2024 75

فهرس الأشكال

شكل رقم 1 يوضح معضلة السجين 30

شكل رقم 2 يوضح تطور التجارة السلعية الخليجية الأمريكية 2024/2022 74

تبحث هذه الدراسة في أثر " المصلحة الصفقتية" التي تبناها الرئيس دونالد ترامب على مسار العلاقات الأمريكية-الخليجية، مع التركيز على كيفية إعادة تعريف المصلحة القومية الأمريكية وتداعياتها على دول الخليج العربي لتتمحور حول العوائد الاقتصادية المباشرة والأمن المشروط. تجادل الدراسة بأن إدارة ترامب نجحت في تحويل التحالفات الاستراتيجية التقليدية إلى "شركات تعاقدية"، حيث أصبح الدعم العسكري الأمريكي مرتبطاً بمدى مساهمة دول الخليج في الاقتصاد الأمريكي. كما تناولت الدراسة الأحداث المفصلية الأخيرة في عام 2026، والمتمثلة في العمليات العسكرية المشتركة (الأمريكية-الإسرائيلية) ضد المنشآت الإيرانية، وما نتج عنها من تهديدات مباشرة لأمن الطاقة والملاحة في مضيق هرمز. **الكلمات المفتاحية:** دونالد ترامب، السياسة الخارجية الأمريكية، دول الخليج العربي، المصلحة، الصفقات السياسية، الأمن الإقليمي، إيران، الحرب الإسرائيلية الأمريكية، الواقعية الاقتصادية.

Abstract

This study examines the impact of the "Transactional INTEREST " adopted by President Donald Trump on the trajectory of U.S.-Gulf relations. It focuses on how U.S. national interest was redefined to center on direct economic returns and conditional security guarantees.

The research argues that the Trump administration successfully transformed traditional strategic alliances into "contractual partnerships," where American military support became contingent upon the Gulf states' contributions to the U.S. economy. Furthermore, the study analyzes the pivotal events of 2026, specifically the joint (U.S.-Israeli) military operations against Iranian infrastructure and the resulting direct threats to energy security and maritime navigation in the Strait of Hormuz.

Keywords: Donald Trump, US Foreign Policy, GCC States, Interest, Transactional Politics, Regional Security, Iran, Israeli-American War, Economic Realism.